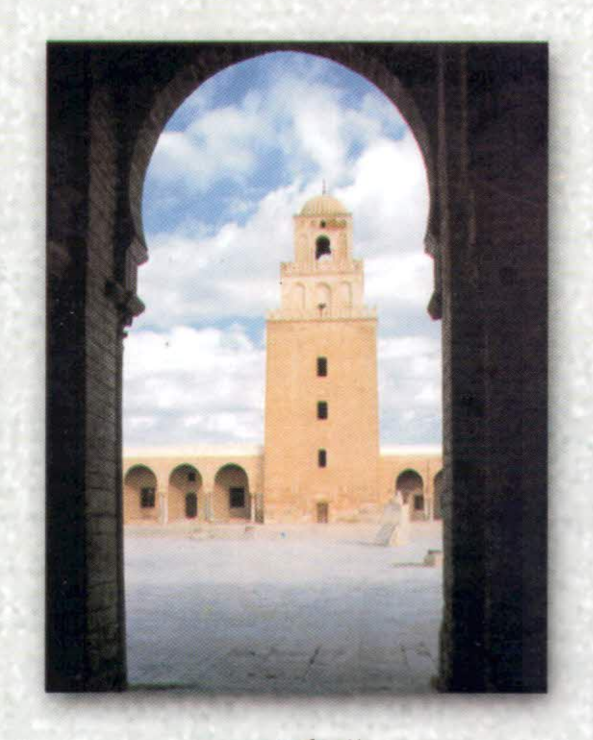


منشورات معهد الغرب الإسلامي للتكوين والبحث العلمي 1424هـ/2003م

تيسيرُ العليِّ الكبير

تهذيبَ شرحِ القاضي عبد الوهاب على عقيدة مالك الصغير



الدكتور
إدريس بن محمد العلمي السجلماسي



تيسيرُ العليِّ الكبير
تهذيبُ شرح القاضي عبد الوهاب على عقيدةِ مالك الصغير

الدكتور

إدريس بن محمد العلمي السجلماسي

منشورات معهد الغرب الإسلامي للتكوين والبحث العلمي / القنيطرة - المغرب

1424هـ/2003م



الـكـتاب	: تيسيرُ العليِّ الكبـير تهذيبَ شـرحِ القـاضي عبد الوهـاب على عقيدة مالك الصغير
المؤلف	: إدريس بن محمد العلمي السجلماسي
الطبعة الأولى	: 1424هـ / 2003م
الإيداع القانوني	: 1954/2003
الـطـبـع	: طوب بريس، الهاتف : 037.73.31.21 - الرباط

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد المصطفى الأمين، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، والرضا عن صحابته أجمعين، والآمرين بالقسط من العالمين، ومَن دعا بدعوهم واستن بسنتهم إلى يوم الدين.

أما بعد فإنني لما كُلِّفتُ بتدريس مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني في العقيدة الإسلامية لطُلاب معهد الغرب الإسلامي للتكوين والبحث العلمي، بقنيطرة المغرب الأقصى، في عام (1424) للهجرة، رأيت أن أقرأ لهم شرح القاضي عبد الوهاب على الرسالة، وهو كتاب نفيس اشتمل على بيان عقيدة السلف الصالح، بالبراهين الواضحات، والحجج النيرات، بأسلوب واضح المباني، بيِّنِ المعاني.

وهو شرحُ إمام من أئمة مالكية بغداد بالشرق الإسلامي، وضعه على كتاب إمام من أئمة مالكية القيروان بالغرب الإسلامي، يظهر لمن قرأهما أن المالكية الذين هم على مذهب إمامهم، في المشرق والمغرب، من عهد الإمام مالك، رحمه الله، إلى يومنا هذا، كانوا وما زالوا على عقيدة السلف الصالح من هذه الأمة: رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، وصحابته الكرام رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان، من أئمة الإسلام، وعلماء الأمة، ومنهم الإمام أبو الحسن الأشعري، وهي عقيدة أهل المغرب، وهم في الفقه على مذهب عالم المدينة: الإمام مالك رضي الله عنه.

ولما كان شرحُ القاضي عبد الوهاب على مقدمة الرسالة قد جمع إلى طريقة الاستدلال بالسمع، استخدامَ طرق المتكلمين واصطلاحهم أحيانا في الاستدلال بالعقل، مما لا طائل في جلبه اليوم في درس

العقيدة[1]، وكانت الحاجةُ اليوم داعية إلى تقريب مسائل العقيدة للطلاب، على جهة الاختصار واطِّراحِ المباحث الكلامية واصطلاحات المتكلمين، ورَبْط مباحث الاعتقاد بالعمل والتَّمثُّل، استخرتُ الله تعالى في تهذيب هذا الشرح، بما يحقق ذلك الغرض، إذ إن التهذيبَ – كما يقول الأستاذ عبد السلام هارون – : "ضربٌ من التيسير لمن لم تُتَحْ له قراءةُ الأصلِ ووُصلةٌ صالحة بين شباب اليوم وتراثهم، القديم"[2]. وهو غرض مهم من أغراض التأليف ومقاصده التي نظمها بعضهم فقال:

ألا فاعلمن أن التآليف سبعة   لكل لبيب في النصيحة خالص
فشرحٌ لإغلاق وتصحيحُ مخطئ   وإبداعُ حبر مُقْدمٍ غيرِ ناكص
وترتيبُ منثور وجمعُ مفَرَّق   وتقصيرُ تطويل وتتميمُ ناقص

والمعنيُّ هنا قوله: "تقصير تطويل". وقد يَسَّرَ الله تعالى ذلك فشرعت في تهذيب هذا الكتاب، متبعا الخطوات التالية:

1– حافظت على نص كلام القاضي عبد الوهاب، لفظا ومعنى وترتيبا، وما أبدلتُه بزيادة أو نقص بيَّنتُه.

2– اختصرت الشرح بحذف كثير من مسائل الاستدلال العقلي التي على طريقة المتكلمين، وكذا ما لا يحصل بتركه –حسب تقديري– نقصٌ في بيان المعنى المراد والمقصود للمؤلف، وكذا حذفت بعض ما ساقه من فوائد هي من مُلَح مسائل الاعتقاد لا من صُلْبِها،

---

1 – كان ذلك طريقة في الحجاج رَدْحًا من الزمن نبغت فيه نوابغ البدع والتبديل، والخروج من حال السلامة والاستقامة، والإصغاء إلى البدع المضلة، فاحتاج العلماء إلى مقارعة الحجة بالحجة، وردِّ بدع المبتدعة بما يناسبها، فهذا عُذْرُ من أَلَّفَ في الاعتقاد على تلك الطريقة، ومنهم القاضي عبد الوهاب.
2 – تهذيب سيرة ابن هشام، للأستاذ عبد السلام هارون: ص15.

ومثاله تجدُه عند كلامه على الصفح بالتوبة عن كبائر السيئات، وما ساقه من بيان حقيقة التوبة، وحكمها وشروطها[1].

3- استغنيت في الاستدلال النقلي ببعض الأدلة عن الآخر، لوضوح المعنى، وظهور المراد.

4- خرَّجتُ الآيات والأحاديث التي استدل بها الشارح.

5- أبدلتُ الأحاديث التي أوردها الشارح من طرق ضعيفة، بما يقاربها من الصحيح، وكذا ما لم أقف عليه في مشهور كتب السنة، وفي الصحيح غِنىً عن ذلك.

6- أبدلت الأحاديث التي ذكرها الشارح بالمعنى فقط، باللفظ المروي في كتب السنة، وذلك أن القاضي ألف كتابه في حال من السفر، فكان يضع فيه من الحديث ما يحضره، فقد يكون باللفظ وقد يكون بالمعنى. قال في فصل الإيمان بالقدر: "وفيه أخبار كثيرة مسندة وموقوفة على الصحابة والتابعين، لولا تعذُّرُ جمعها للشغل بالسفر، وضيق الوقت به لذكرنا طرقها واستقصينا جميع ما ورد منها"[2]، ولما ساق الأدلة على أفضلية الأئمة الأربعة من الصحابة رضي الله عنه، قال: "وفي هذه الجملة دليل على فضل الأئمة الأربعة، ولم يُمْكِنْ بسطُ ذلك واستقصاؤُه، لضيق الوقت وتعذُّر الكتب التي يجمع منها، والاعتماد على ما حضر من اللفظ."[3]

7- أوردت بعض الأحاديث بطولها، وإن كان الشارح اقتصر على بعضها لفظا أو معنى، للفائدة.

---

1 - أنظر شرح عقيدة الإمام مالك الصغير: ص70-74.
2 - شرح عقيدة الإمام مالك الصغير: ص39.
3 - شرح عقيدة الإمام مالك الصغير: ص135.

8- قد ينثر القاضي في المسألة بعض معاني الحديث بألفاظ مختلفة، فأُورِدُ اللفظ الذي يجمعها، وأبين ذلك في موضعه.

9- أثْبَتُّ النص الكامل من متن مقدمة رسالة ابن أبي زيد، للفصول التي شرحها القاضي، وجعلته صَدْرَ كل فصل منها.

10- وضعت عناوين للمسائل والفصول، وجعلتها محصورة بين معكوفين هكذا: [ ].

11- علَّقت تعليقات على بعض المسائل.

12- بدأتُ رَسْمَ ما قَصَدْتُ بتمهيد اشتمل على فصول في: ترجمة الشيخ ابن أبي زيد صاحب الرسالة، وترجمة شارحها القاضي عبد الوهاب، وتعريف بشرحه، وبمقدمة الاعتقاد من الرسالة.

13- واعتمدت في تهذيب الكتاب على نسخة شرح القاضي التي أصلحها وصححها العلامة الفقيه أبو أويس محمد بن الأمين بوخبزة الحسني التِّطَّاوني[1]، نفع الله بعلمه وبارك في عمُره وعملِه.

وسميته: (تيسير العليِّ الكبير تهذيبَ شرح القاضي عبد الوهاب على عقيدة مالك الصغير). والله المستعان في بلوغ المرام، وله الحمد في الأولى والآخرة، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

وكتب الراجي مغفرة ربِّه الغفورِ: إدريسُ بنُ محمدٍ العلميُّ السِّجلماسي، غداةَ يوم السبت الخامس والعشرين من شهر جمادى الثانية عام أربعة وعشرين وأربعمائة وألف، للهجرة النبوية (23 غشت، 2003م)، بمدينة ميدلت، جنوب المغرب الأقصى.

---

1 - نُشر شرح عقيدة الإمام مالك الصغير ابن أبي زيد القيرواني، للقاضي عبد الوهاب، بتحقيق أبي أويس محمد بوخبزة الحسني التطواني، وعناية أبي الفضل بدر العمراني الطنجي، في طبعته الأولى سنة 1423هـ، بدار الكتب العلمية، بيروت.

التمهيد

فصل في ترجمة مؤلف الرسالة : الشيخ ابن أبي زيد[1]

هو الإمام العالم العلامة عالم المغرب: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني، ولد بالقيروان سنة (310هـ).

كان إمام المالكية في وقته وقدوتهم، وجَامعَ مذهب مالك وشارحَ أقواله، واسع العلم، كثير الحفظ والرواية، ذابا عن مذهب مالك، قائما بالحجة عليه، بصيرا بالرد على أهل الأهواء، يقول الشعر ويجيده، ويجمع إلى ذلك صلاحا تاما وورعا وعفة.

وحاز رئاسة الدين والدنيا، وإليه كانت الرحلة من الأقطار، ونجب أصحابه وكثر الآخذون عنه، وهو الذي لَخَّصَ المذهبَ وضَمَّ نشرَه وذب عنه وملأت البلاد تآليفُه، عارض كثيرٌ من الناس أكثرَها فلم يبلغوا مداه مع فضل السبق وصعوبة المبتدأ، وعرف قدرَه الأكابرُ، وكان يُعرف بمالك الصغير. وقال فيه القابسي: هو إمام موثوق به في ديانته وروايته.

تفقه بفقهاء بلده وسمع من شيوخها وعوَّل على أبي بكر ابن اللباد، وأبي الفضل القيسي، وأخذ أيضا عن محمد بن مسرور بن الغسال، وزياد بن موسى، وأبي العرب، في آخرين. ورحل فحج

---

1 - أنظر ترجمته في : ترتيب المدارك للقاضي عياض:215/6، طبعة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب. والديباج المذهب لابن فرحون إبراهيم بن نور الدين:222،ترجمة رقم271، ، دار الكتب العلمية بيروت، 1417 ط1- تحقيق مأمون بن محيي الدين الجنان. وشجرة النور الزكية، لمحمد مخلوف:96، طبعة دار الفكر. وهدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي:447/1، طبعة اسطنبول 1951م ، منشورات مكتبة المثنى بغداد.

وسمع من ابن الأعرابي وإبراهيم بن محمد بن المنذر، والحسن بن نصر السوسي، واستجاز ابن شعبان والأبهري والمروزي.

وسمع منه خلق كثير وتفقه عنه جلّةٌ. منهم: أبو القاسم البرادعي، وابنا الأجدابي، وأبو عبدالله الخواص، ومن أهل الأندلس: أبو بكر ابن موهب المقبري، وابن عابد، وأبو عبدالله ابن الحذاء، وأبو مروان القنازعي، ومَن لا يُعَدُّ كثرةً.

ومؤلفاته كثيرة منها: "الرسالة" في العقيدة والفقه، صنعها وله سبع عشرة سنة، وهي أول تآليفه، ووقع التنافس في اقتنائها حتى كتبت بالذهب، وعليها شروح كثيرة.

ومن مؤلفاته أيضا: "كتاب الجامع في السنن والآداب والحكم والمغازي والتاريخ"، و"كتاب النوادر والزيادات"، و"كتاب الذب عن مذهب مالك"، و"كتاب الثقة بالله والتوكل على الله"، و "رسالة فيمن تؤخذ عنه تلاوة القرآن والذكر"، و"رسالة في الرد على القدرية"، و "رسالة إلى أهل سجلماسة في تلاوة القرآن" و "رسالة في أصول التوحيد" في جملة من تآليفه كلها مفيدة بديعة غزيرة العلم.

قال الذهبي: "كان رحمه الله على طريقة السلف في الأصول، لا يدري الكلام ولا يتأول."[1]

توفي ابن أبي زيد رحمه الله تعالى في شعبان سنة 386هـ.

---

1 - سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي:12/17، موسسة الرسالة بيروت 1413 ط9- تحقيق شعيب الأرنووط ومحمد نعيم العرقسوسي.

فصل في ترجمة شارح الرسالة: القاضي عبد الوهاب[1]

هو الإمام العلامة شيخ المالكية، القاضي أبو محمد عبد الوهـاب بن علي بن نصر بن أحمد بن حسين بن هارون بن أمير العرب مالـك بن طوق التغلبي، البغدادي، الفقيه المالكي.

ولد يوم الخميس السابع من شوال سنة اثنتين وستين وثلثمائـة ببغداد.

سمع أبا عبد الله ابن العسكري، وأبا حفص بن شاهين، والأبهري وحدث عنه وأجازه، وتفقه على كبار أصحاب الأبهري: ابن القصار، وابن الجلاب.

تولى القضاء ببعض أعمال العراق، وخرج في آخـر عمـره إلى مصر فمات بها. وفي ذلك يقول أبو الحسن علي بن بسام الشـنتريني في ذخيرته: "وكان القاضي عبدالوهاب بقية الناس، ولسان أصحاب القياس، وهو أحد من صرَّف وجوه المذهب المـالكي، بـين لسـان الكناني، ونظر اليوناني .. ونبَتْ به بغدادُ كعادة البلاد بذوي فضلها، وعلى حُكم الأيام في محسني أهلها، فخلع أهلها، وودع ماءها وظلها، وقد حُدِّثتُ أنه شيعه يوم فَصَل عنها من أكابرها، وأصحاب محابرها، جملة موفورة، وطوائف كثيرة، وأنه قال لهـم: (لـو وجـدت بـين

---

1 – أنظر في ترجمته: تاريخ بغداد لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغـدادي:31/11، دار الكتـب العلمية بيروت. وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لشمس الـدين ابـن خلكـان:219/3، دار الثقافـة بيروت،1968- تحقيق إحسان عباس. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي:429/17. العـبر في خبر من غبر لشمس الدين الذهبي:151/3، مطبعة حكومة الكويت، 1948 ط2-تحقيق صلاح الدين المنجد. البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير:32/12، مكتبة المعارف بيروت. الديباج المذهب:261، رقم343. شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي:223/2، معجم المولفين لعمر رضـا كحالة:222/6، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي بيروت، 1957م.

ظهرانيكم رغيفين كل غداة وعشية، ما عدلت ببلدكم بلوغ أمنية).
وزعموا أنه ارتجل يومئذ هذه الأبيات:

سلامٌ على بغداد في كل موطن   وحَقٌّ لها مني السلام المضاعف
لعمرُك ما فارقتها قاليـــا لهـــا   وإني بشَطَّي جانبيها لعـــارف
ولكنها ضاقت علي برحبهـــا   ولم تكن الأرزاق فيها تساعف
فكانت كخِلٍّ كنت أهوى وصاله   وتنأى به أخلاقُه وتخالــــف

وبلغني أنه اجتاز في وجهته تلك بمعرة النعمان، وبها يومئذ أبـــو العلاء أحمد بن سليمان فضيفه، وفي ذلك يقول أبو العلاء:

والمالكيُّ ابنُ نصر زار في سفر   بلادَنا فحمدنا النأيَ والسفرا
إذا تفقه أحيا مالكا جـــــدلا   وينشر الملك الضليل إن شعرا

واستقر الفقيه أبو محمد بمصر فحمل لواءهـــا، ومـــلأ أرضـــها وسماءها، واستتبع سادتها وكبراءها، وتناهت إليه الغرائب، وانثالت في يديه الرغائب، فمات لأول ما وصلها من أكلة اشـــتهاها فأكلـــها، وزعموا أنه قال وهو يُقَلَّب، ونفَسه قد تصعَّد وتصوب: (لا إلـــه إلا الله، إذا عشنا متنا)."[1]

وقد ألف القاضي عبد الوهاب في المذهب والخلاف والأصـــول تآليف كثيرة مفيدة منها: "كتاب النصرة لمذهب إمـــام دار الهجـــرة" و"المعونة لمذهب عالم المدينة"[2]، و"شرح رسالة ابن أبي زيد"[3]، و"الممهد في شرح مختصر الشيخ أبي محمد" صنع فيه نحـــو نصـــفه، و"شـــرح

---

1 - الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لابن بسام الشنتريني: 309/4. تحقيق إحســـان عبـــاس، ط1، 2000، دار الغرب الإسلامي.
2 - أنظر فهرسة أبي بكر ابن خير الإشبيلي:212، دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 1419. والكتاب حققه حميش عبد الحق، في رسالة دكتوراه، وطبع بدار الفكر.
3 - أنظر فهرسة ابن خير:211.

المدونة"، و"كتاب التلقين"[1]، من خيار الكتب وأكثرها فائدة. و"شرحه"، لم يتم، و"التلخيص" في أصول الفقه، و"الإشراف على مسائل الخلاف"[2]، و"كتاب الفروق" في مسائل الفقه، وغير ذلك.

وكان القاضي عبد الوهاب فقيها أديبا شاعرا، قال الخطيب:"كتبت عنه وكان ثقة، ولم نلق من المالكيين أحدا أفقه منه، وكان حسن النظر جيد العبارة."[3]

وتوفي ليلة الإثنين الرابعة عشرة من صفر، سنة (422) بمصر، رحمه الله تعالى.

---

1 - أنظر فهرسة ابن خير:210، باسم"كتاب تلقين المبتدي وتذكرة المنتهي".
2 - فهرسة ابن خير:210.
3 - تاريخ بغداد:31/11.

فصل في التعريف بشرح القاضي على رسالة ابن أبي زيد

شرح الرسالة للقاضي عبد الوهاب هو أول شرح للرسالة كما ذكر أبو العباس أحمد بن محمد القلشاني (ت863) في شرحه لها المسمى "تحرير المقالة في شرح الرسالة"[1]، وقد احتفل القاضي بالرسالة فمدحها في أبيات فقال[2]:

رسالةُ علم صاغها العَلَمُ النهد قد اجتمعت فيها الفرائض والزهدُ
أصول أضاءت بالهدى فكأنما بدا لعيون الناظرين بها الرُّشدُ
وفي صدرها علمُ الديانة واضحٌ وآدابُ خيرِ الخلق ليس لها نِدُّ
لقد أَمَّ بانيها السدادَ فذِكْرُهُ بها خالدٌ ما حَجَّ واعتمر الوفدُ

وما يزال هذا الكتاب مخطوطا، ومنه نسخة بالخزانة العامة بالرباط (رقم 625 ق)، تشتمل على الأجزاء: الثالث والرابع والخامس.

---

1 - أنظر تقديم كتاب تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة لأبي عبد الله الحطاب: ص38، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، 1409 ت. أحمد سحنون.

2 - أنظر معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، لابن ناجي: 112/3.

فصل في التعريف بمقدمة الرسالة في الاعتقاد وشرحها

ومقدمة رسالة ابن أبي زيد التي هي موضوع درس العقيدة، أثنى عليها العلماء في القديم والحديث، لكونها على عقيدة الإمام مالك والسلف الصالح من هذه الأمة، وقد تقدم قول القاضي عبد الوهاب:

وفي صدرها علمُ الديانة واضحٌ   وآدابُ خيرِ الخلق ليس لها نِدُّ

وقال العلامة الفقيه أبو أويس محمد بوخبزة الحسني التطواني: "إن عقيدة الإمام الملقب مالك الصغير، أبي محمد ابن أبي زيد القيرواني، عقيدة سلفية جيدة، واضحة المعالم، نيرة الأدلة، سليمة المباني، طيبة الأهداف والمعاني، صدَّر بها كتابه الشهير المسمى الرسالة، التي وضعها باقتراح تلميذه الصالح الشيخ محرز[1]، لينتفع بها النساء والصبيان ومن في معناهم، وقد اشتغل الناس بها ووضعوا عليها ما لا يحصى من الشروح والحواشي. واشتهر أن أول من شرحها الإمام القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، ذائع الصيت بعلو الكعب في العلوم والمعارف، وقد قل وجود هذا الشرح وندرت نسخه."[2]

قال القاضي عبد الوهاب في بيان غرض شرح مقدمة الرسالة: "وإنما القصد في شرح هذه المقدمات: بيان أصول الملة، وما يلزم القلوبَ اعتقادُه، والألسنةَ النطقُ به بعد تقررها وثبوتها."[3]

1 – واسمه: أبو محفوظ محرز بن خلف البكري التونسي المالكي (340-413هـ).
2 – شرح عقيدة الإمام مالك الصغير ابن أبي زيد القيرواني، للقاضي عبد الوهاب، بتحقيق أبي أويس محمد بوخبزة الحسني التطواني: ص7. الطبعة1، 1423هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
3 – شرح عقيدة الإمام مالك الصغير، للقاضي عبد الوهاب: ص68.

وقد قيض الله لإظهار هذا الشرح وإخراجه للناس العلامة الفقيه محمد (بوخبزة) التطواني الذي حقق منه قطعة محفوظة ضمن أحباس الزاوية الناصرية بقرية تامجروت من أعمال مدينة ورزازات بجنوب المغرب الأقصى، فاستخرج منها شرح العقيدة مفردا سليما من الأخطاء واضح العبارات، فجزاه الله خير الجزاء.

ومن جَوْدة عقيدة الشيخ ابن أبي زيد استلهم القاضي جودة رسالته في الشرح الذي وضعه عليها، يقول الفقيه بوخبزة: "وقد قرأتها فأدركتُ نَفَاسَتَها وما تضمنته من غرر الأدلة، وسواطع البراهين، وقواطع الحجج في الرد على المخالفين والمبتدعين، على المنهج السلفي الذي كان عليه قدماء المالكية، إلا ما كان من نزوع خفيف لمذهب الأشعري في نحو مسألة الكسب، واستخدام طرق المتكلمين واصطلاحهم أحيانا."[1]

1 - شرح عقيدة الإمام مالك الصغير: ص8.

تيسيرُ العليِّ الكبير تهذيبَ شرح القاضي عبد الوهاب على عقيدةِ مالك الصغير

قال إدريس بن محمد العلمي السجلماسي، عفا الله عنه: هذا تهذيبُ شرح القاضي عبد الوهاب على عقيدة ابن أبي زيد القيرواني، يَرْحَمُهُمَا اللهُ تعالى، علَّقتُه مختصَراً من أصله، مشتملاً على أكثر مقاصده، وأجَلِّ مُهمَّاته وفوائده، وأسأل الله تعالى أن ينفعني به، وقارئَه، وسامعَه، والناظرَ فيه، وأن يجعلَه ابْتِغاءَ وَجْهِه ذي الجلال والإكرام.

[قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر، رحمه الله:][1]

الكلام على الخطبة والمقدمات

ما كان من مسألة خلاف في الأصول بين أهل الملة، ذكرنا بعض الحجج من الكتاب والسنة، وأدلة العقول مما يبين عن صحة مذهب أهل السنة، وأئمة العلماء، وبطلان مذاهب البدعية وأهل الضلال. وما كان من أصل لا خلاف فيه بين الأمة، أومأنا إلى نكتة في بيانه تكشف عن معناه دون استيفاء جميع ما في بابه.

وقد كنا أملينا شرحها من قبل، فأخذه منا في السفر بالبصرة من لم يرُدَّه قبل حصول أصل منه، ونحن الآن مستأنفون شرح ذلك، والله الموفق والمُمِدُّ.

1 – هذه الجملة ليست في الأصل، وزدتها للسياق.

فصل [إنعام الله تعالى على الإنسان]

قال شيخنا أبو محمد عبد الله بن أبي زيد، رحمه الله: "الحمد لله الذي ابتدأ الإنسان بنعمته، وصوره في الأرحام بحكمته، وأبرزه إلى رفقه، وما يسر له من رزقه، وعلّمه ما لم يكن يعلم، وكان فضل الله عليه عظيما"

قال القاضي عبد الوهاب: بدأ رحمه الله، بحمد الله والثناء عليه، تأدبا بأدب الشريعة، وتيمنا بذكر الله تعالى.[1]

وقد ورد القرآن والسنة والإجماع بأن الله هو المبتدئ بالنعم، قال تعالى: (وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً) [لقمان:20]، وقال: (وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا) [إبراهيم:34]، وقال: (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) [الفاتحة:7]، وقالت الأمة بلسان واحد: إن الله هو المبتدئ بالنعم.

فأما أول نعمة الله تعالى على خلقه، فهي ما ينتفعون به مما تميل إليه طباعهم، وتصلح عليه أجسامهم. فأما النعم الدينية فهي التوفيق للطاعة والتقريب، والتبعيد من المعاصي والآثام والتجنيب لها.

وأما أعظم نعم الله تعالى على عباده وأجلها قدرا فلا خلاف أنها هدايتهم لتوحيده، والإيمان به وبرسله وشرائعه، وتوفيقهم لذلك، وقد نطق النص بذلك بقوله تعالى: (وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً) [النور:21]

---

1 - الحمد، لغة: هو الثناء على مُثنًى عليه بما فيه من أوصاف الجلال والكمال، والشكر والثناء بما أولى من الإنعام والإفضال، وقد يوضع الحمد موضع الشكر ولا ينعكس، والشكر يكون بالقلب واللسان والجوارح، قال الشاعر: [أفادتكمُ النَّعْماء مني ثلاثة * يدي ولساني والضميرَ المُحَجَّبا]. أنظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي: 85/1. تحقيق محيي الدين ديب مستو وجماعة، ط1/1417، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب.

وقوله: "وأبرزه إلى رفقه"[1] يرجع إلى ما ذكرناه من توفيقه لمعرفته، وهدايته للإيمان به، وغير ذلك من تفضله عليه وإحسانه إليه، وكذلك "ما يسر له من رزقه" مما علم أنه يصيبه مدة حياته، ويقيم جسده إلى حين قبضه، فما أدركه من ذلك فهو رزقُه الميسر له، وما فاته علم أنه لم يكن رزقا له.

فصل [نعمة التعليم]

وقوله: "وعَلَّمه ما لم يكن يعلم، وكان فضل الله عليه عظيما"، فهذا أيضا مما لا خلاف فيه، قال الله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً﴾ [النساء:113]، وقال مخبرا عن الملائكة: ﴿سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة:32]، وكل هذا من التفضل والإنعام.

قال ابن أبي زيد: "ونبهه بآثار صنعته، وأعذر إليه على ألسنة المرسلين الخِيَرَة من خلقه، فهدى من وفقه بفضله، وأضل من خذله بعدله"

فصل [تنبيه الإنسان بآثار عجيب صنع الله وكمال قدرته]

قال القاضي: وقوله: "ونبهه بآثار صنعته"، هذا التنبيه وارد في القرآن في آيات كثيرة، منها قوله: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات:21]، وهذا من أبلغ تنبيه وآكده، وهو أن الإنسان إذا فكر في عجيب تركيبه، وحسن تصويره، دله ذلك على حكمة صانعه وعلمه، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الانسَانَ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ طِين ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً

---

1 - أي أخرجه من ضيق الرحم إلى رحب الدنيا، وأغدق عليه الأرزاق، وكمَّله بالمعارف، فالرفق حاصل له في كلا النشأتين: نشأته في الأرحام، ونشأته في سعة الدنيا. قاله في الثمر الداني، شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لصالح عبد السميع الأزهري: ص6.

فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عظَاماً فَكَسَوْنَا الْعظَامَ لَحْماً ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالقينَ) [المؤمنون:12-14]، وقوله: (إنَّ في خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآياتٍ لأُولِي الأَلْبَابِ) [آل عمران:90].

فصل [إرسال الرسل إعذارٌ من الله إلى عباده]

وقوله: "وأعذر إليه على ألسنة المرسلين الخيَرَة من خلقه"، ورد به النص في عدة مواضع، منها قوله تعالى: (رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ) [النساء:165].

فقد قطع الله عذر الإنسان، فلا عذر له بعد إرسال الرسل.

وقوله: "فهدى من وفقه بفضله، وأضل من خذله بعدله"، هو قول أئمة السنة وسلف الأمة: أن الله يهدي ويضل، وأنه لا يهدي أحدا إلا بفضله وهدايته، ولا يضل ضال إلا بإضلاله وما سبق في علمه من شقاوته.

قال ابن أبي زيد: "ويسر المؤمنين لليسرى، وشرح صدورهم للذكرى، فآمنوا بألسنتهم ناطقين، وبقلوبهم مخلصين، وبما أتتهم به رسله وكتبه عاملين، وتعلموا ما علمهم، ووقفوا عند ما حد لهم، واستغنوا بما أحل لهم عما حرم عليهم".

فصل [هداية الله عباده إلى موجبات سعادة الدارين]

قال القاضي: قوله: "ويسر المؤمنين لليسرى" إلى آخر الفصل، فإنما هو وصف لتفضله عليهم بالهداية وتوفيقهم، وامتنانه عليهم بها. وما بعد هذا غير محتاج إلى شرح وكلام عليه.

قال ابن أبي زيد رحمه الله: "...واعلم أن خير القلوب أوعاها للخير، وأرجى القلوب للخير ما لم يسبق الشر إليه".

فصل [خير القلوب]

قال القاضي: قوله: "واعلم أن خير القلوب أوعاها للخير"، هو كما قال، وذلك أنه لا خلاف أن التفضيل يصح دخوله لبعض الناس على بعض، ألا ترى أن العالم أفضل من الجاهل، والحبر الورع أفضل ممن لا يوصف بذلك، وقد علمنا أن تفضيلهم ليس لمعنى يعود إلى صورهم وأجسامهم، لأن الأجسام الخَلْقُ فيها متساوون، وإنما يعود إلى صفات هم عليها، وكلها ترجع إلى حسن الاعتقاد وإخلاص النية، وما يتبع ذلك من العمل بالجوارح.

فصل [أرجى القلوب للخير]

وقوله: "وأرجى القلوب للخير ما لم يسبق الشر إليه"، هو كما قال، وذلك أن القلب إذا لم يسبق الشر إليه يقبل ما يَرِدُ عليه من الخير أشد تقبُّل، ولم يكن هناك مانع منه، ولا قاطع دونه، وإذا سبق إليه اعتقاد الشر، احتيج في تقبله الخير إلى تكلفه زوال ما قد تمكن فيه، ومشقته في قطع ما قد استولى عليه، ولهذا أمر عليه السلام بأن يؤمر الصبيان بالصلاة لسبع[1]، ليمرنوا عليها ويألفوها، وتسبق إلى قلوبهم حلاوة الإيمان، وتتمكن من أفئدتهم محبةُ الدين، ولهذا قال

---

1 - وذلك في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد برقم6650، وأبو داود في كتاب الصلاة: بَاب مَتَى يُؤْمَرُ الْغُلَامُ بِالصَّلَاةِ، برقم495، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مُرُوا صِبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغُوا سَبْعًا وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا إِذَا بَلَغُوا عَشْرًا وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ." وأخرجه الترمذي في كتاب الصلاة: بَاب مَا جَاءَ مَتَى يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ، برقم407. وأبو داود في كتاب الصلاة: بَاب مَتَى يُؤْمَرُ الْغُلَامُ بِالصَّلَاةِ، برقم494، كلاهما عن سبرة بن معبد بن عوسجة، بلفظ "عَلِّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ ابْنَ سَبْعِ سِنِينَ وَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا ابْنَ عَشْرٍ"، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقال الحافظ أحمد بن الصديق الغماري: "وفي الباب عن أبي هريرة، وأبي رافع، وأنس، وعبد الله بن مالك الخثعمي." وانظر مسالك الدلالة على مسائل الرسالة: ص4. طبعة دار الفكر.

بعض السلف: "لا تَمَكّنْ زائغَ القَلْبِ منْ أُذُنَيْكَ، حِرَاسَةً للقَلْبِ أنْ يَطْرُقَه منْ ذَلكَ مَا يُخَافُ أنْ يَعْلَقَ بِه".

قال ابن أبي زيد:"...وقد فرض الله سبحانه على القلب عملا من الاعتقادات، وعلى الجوارح الظاهرة عملا من الطاعات".

فصل [فرائض القلوب وفرائض الجوارح]

قال القاضي: وهذا كما قال، الفرائض على ضربين: فرائض على القلوب دون الجوارح، وفرائض على الجوارح دون القلوب، على أن من فرائض الجوارح ما تشاركها القلوب فيه، ومنها ما يختص بالجوارح فقط.

فما تختص به القلوب: هو اعتقاد توحيده تعالى، والإيمان بالله، والإقرار بإلاهيته، وأنه على ما هو عليه من صفاته الواجبة لذاته من حياته سبحانه وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والتصديقُ بأنبيائه ورسله، وكتبه وشرائعه، واعتقاد وجوب أوامره، ولزوم طاعته، والتعبد له، فهذا من عمل القلوب وفرائضها، لا فرض للجوارح فيه على وجه.

وأما الفرض على الجوارح فمثل العبادات المتعلقة بالأبدان كالطهارة، والصلاة، والحج، والجهاد، وما أشبه ذلك، إلا أن هذه وإن كانت مفروضة على الجوارح، فلها تعلق بفرضها على القلوب من حيث كانت لا تصح ولا تكون مؤداة على ما أمر بها إلا إذا قارنها اعتقاد القلب وقصدُه، وما لا يحتاج إلى ذلك فهو من فرائض الجوارح خاصة، وهو مثل كل ما لا يحتاج إلى نية ولا قصد على وجه، والله أعلم.

باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات

قال ابن أبي زيد: "باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات: من ذلك الإيمان بالقلب، والنطق باللسان: أن الله إله واحد لا إله غيره، ولا شبيه له ولا نظير له، ولا ولد له، ولا والد له، ولا صاحبة له، ولا شريك له، ليس لأوليته ابتداء، ولا لآخريته انقضاء، لا يبلغ كنه صفته الواصفون، ولا يحيط بأمره المتفكرون، يعتبر المتفكرون بآياته ولا يتفكرون في مائية ذاته، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء، وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما، وهو العلي العظيم، العالم، الخبير، المدبر، القدير، السميع، البصير، العلي، الكبير."

قال القاضي: قوله إن الإيمان بالقلب على ماذكره واجب، وهو قول أهل الملة كافة، وذلك لأن خلافه الكفر والضلال. ونحن نذكر على كل فصل مما ذكره نكتة تكشف عن معناه بإيجاز واختصار.

[فصل: دليل ثبوت الصانع]

والذي يدل على ثبوت الصانع عز وجل: أنا وجدنا هذا العالم المصور متقن الصنعة، محكم الفعل، فوجب أن يدل على أن له صانعا صنعه، لأنا رأينا فيما بيننا ما هو دونه في صنعه من الإحكام والإتقان، والأعجوبة لا تصح إلا من صانع، وهو الكتابة والنساجة وغيرهما من الصنائع، فكان ما هو أبدع في الصنعة، وألطف في التأليف، أولى بأن يدل على صانع صنعه، وفاعل أنشأه.

فصل [معنى الإله]

فأما معنى وصفه تعالى بأنه إله، فقد قيل إنه مأخوذ من استحقاق التعبد، وأن التعبد لَمّا لم يَسْتَحقَّهُ سواه، كان هو الإلهَ، وهذا الإسم في اللغة مسمى لذلك، ألا ترى أن العرب في الجاهلية، كانوا يسمون الأصنام آلهة، لاعتقادهم أنها مستحقة لأن تعبد، ولا يسمون بذلك ما لا يوجد هذا المعنى فيه.

وقيل إنه مأخوذ من ولَه الخَلْق إليه وافتقارهم إليه، وفزعهم في الشدائد إلى رحمته لكشف الضر والبلوى عنهم.

وأي ذلك كان فيجب وصفه تعالى به، لأن كل هذه المعاني موجودة فيه.

فصل [دليل الوحدانية]

فأما كونه واحدا فلا خلاف فيه من الأمة، وذهب المجوس وأهل التثنية إلى أن صانع العالم اثنان، وقد استدل الموحدون على بطلان قولهم بأنهما لو كانا اثنين لصح أن يختلفا، ويريد أحدهما ضد مراد الآخر، ولو صح ذلك لم يخل أو يتم ما أراداه جميعا، أو أن لا يتم لأحدهما، ولا يجوز أن يتم للجميع، لأن ذلك ممتنع متضاد، ولا أن لا يتم، لأن ذلك يوجب عجزهما ولا أن يتم مراد أحدهما دون الآخر، لأن ذلك يوجب عجز من لم يتم مراده منهما، والإله القديم لا يكون عاجزا، وقد اختلف الناس في الطريق الذي منه سمي تعالى واحدا، وفي حد الواحد وحقيقته، إلا أنا نقول كما قال تعالى: ﴿وَإِلَهُكُم إِلَهٌ وَاحِدٌ لا إِلَهَ إِلا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:163].

فصل [نفي المماثل]

وقوله: "لا شبيه له ولا نظير له"، ورد به النص، ودلت عليه العقول أيضا، قال الله تعالى: (ليس كمثله شيء)، فنفى أن يكون له مثل، ولأن المتماثلين ما سد أحدهما مسد صاحبه وناب منابه، وجاز عليه من الوصف ما يجوز عليه، وفي امتناع وجوب من يجوز أن يكون إلها ربا خالقا رازقا سواه، دليل على فساده، ولأن كل موجود في هذا العالم خَلْقٌ له، فلو كان فيهم مشبه له لم يَخْلُ الشَّبَهُ أن يكون في الجنس أو في الصورة، وكل هذه سمات حدث لا يجوز إلا على مُحدَث، والقديم[1] تعالى عن ذلك.

فصل [نفي الولد والوالد والصاحبة والشريك]

وقوله: "ولا ولد له، ولا والد له، ولا صاحبة له، ولا شريك له"؛ فلأن كل هذه الأشياء سماتُ الحدَث، ودلائل تقتضي الوجود عن عدم، وكونه إلها قديما ينفي ذلك.

فصل [هو الأول والآخر]

وقوله: "ليس لأوليته ابتداء، ولا لآخريته انقضاء"، هو كلام في قدمه تعالى ووُجوب وجوده، والدليل على ذلك أنه لا يخلو أن يكون وجوده لا عن أول، واستدامته لا إلى آخر، وهذا ما نقوله، أو أن يكون وجوده مستفتَحا فيجب أن يكون كان معدوما قبل وجوده، ولو كان ذلك لاحتاج إلى موجد يوجده؛ لأن غيره من المحدثات إنما احتاج إلى مُحْدث من حيث كان معدوما قبل وجوده، وفي هذا إثبات حدَثه، والحدثَ نَقص يخرجه عن كونه إلها.

---

1 - القديم ليس من أسماء الله تعالى، لكن يجوز إطلاقه عليه من باب الإخبار عنه تعالى بما لا يتضمن نقصا، ومثله واجب الوجود والذات، وأنه بائن من خلقه، لما تقرر من القواعد أن باب الأخبار أوسع من باب الأسماء.

وأما كونه ليس لآخريته انقضاء؛ فلأنه إذا ثبت أنه لا أول لوجوده، ثبت قدمه، فلو كان لآخريته انقضاء، لكان مآله إلى العدم، ولو جاز ذلك على القديم وأن يبطل بوجه، لخرج وجوده عن أن يكون واجبا، وذلك باطل.

وإنما يستحيل أن يُعدَمَ القديمُ بعد وجوده؛ لأنه لو جاز ذلك لصح أن يوجد بعد عدمه، ولكان محدثا بنفسه، قديما بنفسه، وهو محال، ولأن ذاته حينئذ يجوز عليها العدم تارة والوجود أخرى، فلا تكون بالوجود أولى منها بالعدم إلا بموجد يوجدها، وفي استحالة تعلق القديم بمحدَث دليل على بطلان هذا.

فصل [الإحاطة بحقيقة صفة الله تعالى توقيفية]

وقوله: "لا يبلغ كُنْهَ صفته الواصفون، ولا يحيط بأمره المتفكرون"، يريد أن الخَلْقَ كلَّهم وإن تفاضلوا في العلم به تعالى، وكان بعضهم أعلم به من بعض، فإنهم يرجعون إلى ما علمهم الله تعالى وأعطاهم، وأنه لو زادهم من ذلك لازدادوا علما به، والله سبحانه يقول: (وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ) [البقرة:255].

فصل [يُعتبر بآيات الله ولا يُسألُ عن حقيقة ذاته]

وقوله: "يعتبر المتفكرون بآياته، ولا يتفكرون في مائية ذاته"، فلأنه سبحانه ليس بذي جنس ولا نوع ولا شكل، ولا مِثْلَ له ولا نظير له، والمائية لا تكون إلا لذي الجنس والنوع وما له مِثْلٌ.

فأما اعتبار المتفكرين بآياته فهو استدلالهم على وجوده بأفعاله، وآثار صنعه، وتقدمه على إحداثه لخلقه، وبإحكام فعله، وإتقان صنعه على علمه، وعلى قدرته بما ظهر من أفعاله التي لا تصح من عباده،

ووجود هذا مما يعتبره المعتبرون كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:164]

فصل [العالم]

وقوله: "العالم"، فالدليل عليه ظهور الأفعال المحكمة المتقنة منه، وهي لا تقع إلا من عالم.

فصل [الخبير]

وقوله: "الخبير"، يرجع إلى عالم، لأن الخبرةَ بالشيء العلمُ به، والله تعالى خبير بالأمور، عالم بها، وهو لفظ فعيل مشتق من المبالغة، كقولهم: عليم، من عالم.

فصل [المدبر]

وقوله: "المدبر"، فلأن الخلق جميعا في قبضته، وفعلهم على إرادته، وتصرفهم في مشيئته، لا يخرج شيء عن تدبيره، كما قال تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن:29].

فصل [القدير]

وقوله: "القدير"، لفظ مبالغة مأخوذ من قادر، والدليل عليه ظهور الأفعال المحكمة منه، وكذلك لا تكون إلا من قادر عالم.

فصل [السميع البصير]

والدليل على أنه تعالى سميع بصير: قيام الدلالة على كونه حيًّا، ووصفُه نفسَه بذلك بقوله: ﴿الحي القيوم﴾، والحي يصح أن يكون

سميعا بصيرا، ولا يَعرَى من ذلك إلا بآفة تَلحقُه تمنعه منه، من العمى والصمم، وغير ذلك من الآفات التي لا تجوز على البارئ لأنها سماتُ نقص ودلائل حدوث، والبارئ تعالى منزه عن ذلك؛ لما ثبت من قدمه، واستحالة عدمه.

قال ابن أبي زيد: "وأنه فوق عرشه المجيد بذاته، وهو في كل مكان بعلمه، خلق الإنسان ويعلم ما توسوس به نفسه وهو أقرب إليه من حبل الوريد، (وما تسقط من ورقة إلا يعلمها، ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين)، على العرش استوى، وعلى الملك احتوى."

فصل [إثبات صفتي العُلُوِّ لله، والاستواء على العرش][1]

قال القاضي عبد الوهاب: هذه العبارة الآخرة التي هي قوله: "على العرش"، أحب إلي من الأولى التي هي قوله: "وأنه فوق عرشه المجيد بذاته"؛ لأن قوله على عرشه، وهو الذي ورد به النص، ولم يرد النص بذكر فوق[2]، وإن كان المعنى واحدا، وكان المراد بذكر الفوق

---

1 – ألف العلماء في إثبات صفتي العلو والاستواء رسائل من أجمعها كتاب "العلو للعلي الغفار"، للإمام شمس الدين الذهبي (ت748هـ)، وهو مطبوع.

2 – ورد ذكر الفوقية كما في قوله تعالى: (يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ) [النحل:50]، وفي الحديث عَنْ أَنَس قَالَ: جَاءَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ يَشْكُو فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ يَقُولُ: اتَّقِ اللَّهَ وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ، قَالَ أَنَسٌ: لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ كَاتِمًا شَيْئًا لَكَتَمَ هَذِه، قَالَ: فَكَانَتْ زَيْنَبُ تَفْخَرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ تَقُولُ: زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ، وَزَوَّجَنِي اللَّهُ تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ. أخرجه البخاري في التوحيد: بَاب (وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ)، برقم6984.
وفي حديث ابن إسحاق من مرسل علقمة بن وقاص الليثي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد: "لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة". السيرة النبوية، لابن هشام:200/4، والطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد الزهري: 75/2، وذلك في قصة سعد بن معاذ وحكمه في بني قريظة، وأصل القصة في الصحيحين عَنْ أَبِي سَعِيد الْخُدْرِيِّ رَضِي اللَّه عَنْه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْد، هُوَ ابْنُ مُعَاذ، بَعَثَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ، وَكَانَ قَرِيبًا مِنْهُ، فَجَاءَ عَلَى حِمَارٍ فَلَمَّا دَنَا قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ، فَجَاءَ فَجَلَسَ إِلَى رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ هَؤُلاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ، قَالَ: فَإِنِّي أَحْكُمُ أَنْ تُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ وَأَنْ تُسْبَى الذُّرِّيَّةُ، قَالَ: لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ الْمَلِك." (البخاري في كتاب الجهاد والسير: بَاب إِذَا نَزَلَ الْعَدُوُّ عَلَى حُكْمِ رَجُلٍ، برقم2878، ومسلم في كتاب الجهاد والسير: بَاب جَوَازِ قِتَالِ مَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ وَجَوَازِ إِنْزَالِ أَهْلِ

في هذا الموضع أنه بمعنى على، إلا أن ما طابق النص أولى بأن يستعمل، إذا ثبت هذا.

والذي يدل على صحة ما ذكره، رحمه الله، من أنه على عرشه دون كل مكان: ورود النص بذلك في عدة مواضع، منها: قوله تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) [طه:5]، وهذا يمنع أن يوصف بأنه على غيره، وقوله: (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُه)

الْحصْنِ عَلَى حُكْمِ حَاكِمٍ عَدْلٍ أَهْلٍ لِلْحُكْمِ، برقم1768). قال ابن الأثير في قوله"من فوق سبعة أَرْقِعَة": يعني سَبْع سماواتَ، وكُل سَماء يُقَال لها رَقِيع، والجمعُ أَرْقِعة." النهاية في غريب الحَديث:251/2. و قالَ الإمام السهَيلي عند الكلام عَلى فوقية الله سبحانَه: "فإن قيل: أوليس بجائز أن يُخبَرَ عنه سبحانه أنه فوق سبع سموات؟ قلنا : ليس في هذه الآية ولا في هذا الحديث –[يعني آية النحل، وحديث السبعة أرقعة]- دليل على إطلاق ذلك، فإن جاز فبدليل آخر، وكذلك قول زينب: زوجني من نبيه من فوق سبع سموات، وإنما معناه أن تزويجه إياها نزل من فوق سبع سموات. **ولا يبعد في الشرع وصفه سبحانه بالفوق على المعنى الذي يليق بجلاله، لا على المعنى الذي يَسبقُ للوهْم من التحديد،** ولكن لا يُتلَقّى إطلاقُ ذلك الوصف مما تقدم من الآية والحديثين، لارتباط حرف الجر بالفعل، حتى صار وصفا له لا وصفا للباري سبحانه." الروض الأنف:444/3، ط1418/1، دار الكتب العلمية.
وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ قَالَ: :إِنَّ اللَّهَ لَمَّا قَضَى الْخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشه: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي"، أخرجه البخاري في كتاب التوحيد: بَاب (وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاء)، برقم6986، ومسلم في كتاب التوبة: بَاب فِي سعَة رَحْمَة اللَّه تَعَالَى وَأَنَّهَا سَبَقَتْ غَضَبَهُ، برقم2751.
وفي سنن أبي داود من حديث مُحَمَّد بْنِ إِسْحَقَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه جُهِدَتِ الأَنْفُسُ وَضَاعَتِ الْعِيَالُ وَنُهِكَتِ الأَمْوَالُ وَهَلَكَتِ الأَنْعَامُ فَاسْتَسْقِ اللَّهَ لَنَا، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللَّه وَنَسْتَشْفِعُ بِاللَّه عَلَيْكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: وَيْحَكَ، أَتَدْرِي مَا تَقُولُ؟ وَسَبَّحَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ، فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوه أَصْحَابِه ثُمَّ قَالَ: وَيْحَكَ إِنَّهُ لا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّه عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقه، شَأْنُ اللَّه أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَيْحَكَ أَتَدْرِي مَا اللَّهُ؟ إِنَّ عَرْشَهُ عَلَى سَمَاوَاته لَهَكَذَا، وَقَالَ بِأَصَابِعه، مِثْلَ الْقُبَّة عَلَيْه، وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ بِه أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّاكِبِ. قال أبو داود: قَالَ ابْنُ بَشَّارٍ فِي حَدِيثه: "إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشه وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَمَاوَاته" وَسَاقَ الْحَدِيثَ. أخرجه أبو داود في كتاب السنة: بَابٌ فِي الْجَهْمِيَّة، برقم4726. والحديث ذكره الإمام ابن القَيم رحمه الله في حاشيته على مختصر سنن أبي داود وذكَرَ تعليل المنذري له، ثم قال: "قال أهل الإثبات: ليس في شيء من هذا مستراح لكم في رد الحديث"، وأجاب عنه. وأنظر حاشية ابن القيم على مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري:94/7، طبعة دار المعرفة، بتحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي. لكن ضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته، برقم6137.
وروى البيهقي عن الأوزاعي قال: "كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته." نقله ابن القيم في حاشيته:102/7، وفي الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة:1297/4، وشمس الحق آبادي في عون المعبود في شرح سنن أبي داود:76/9.

[فاطر:10]، وقوله: (اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) [الأعراف:54]، وفي الحديث المشهور، في الرجل الذي أراد أن يعتق عن كفارته أَمَةً، فجاء بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها: "من أنا؟"، فقالت: رسول الله، فقال: "أين الله؟"، فقالت: في السماء. فلم ينكر عليها وحكم بإيمانها[1]. ولإجماع الأمة على أنّا متَعَبَّدُون في الدعاء برفع أيدينا إلى جهة العلو دون السُّفْلِ، ودون اليمين والشمال، وسائر الجهات، وهذا ينفي أن يكون في كل مكان.

وأما قوله تعالى: (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) [النحل:128]، فمعناه: بالرعاية والحفظ والحياطة، لا أن ذاته معهم. ونحوه قوله تعالى: (ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم) [المجادلة:7]، معناه: أنه لا يخفى عليه شيء يكون في ملكه، بل يعلم جميعه. وهذا يدل على ما قاله رحمه الله أنه عز وجل يوصف بأنه في كل مكان بعلمه، على معنى العلم، ولذلك ذكر عليه دليلا في الآيتين السابقتين: (ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه..)، (وما تسقط من ورقة الا يعلمها..).

والوصف له تعالى بالاستواء اتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يُثْبَتَ له كيفيةٌ، لأن الشرع لم يَرِدْ بذلك، ولا أخبر النبي عليه السلام فيه بشيء، ولا سألته الصحابة عنه، ولأن ذلك يرجع إلى التنقل والتحيز وإشغال

---

1 - أخرجه مسلم بسياق طويل عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ، وفيه: "قَالَ: وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُد وَالْجَوَّانِيَّة، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاة مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّه أَفَلا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: ائْتِنِي بِهَا، فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَقَالَ لَهَا: أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاء، قَالَ: مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّه، قَالَ: أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ." مسلم: كتاب المساجد: بَاب تَحْرِيم الْكَلامِ فِي الصَّلاة وَنَسْخِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَته، برقم537، وهو عند النسائي في كتاب السهو: باب الْكَلامِ فِي الصَّلاةِ، برقم1218، وأبي داود في كتاب الصلاة: بَاب تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ فِي الصَّلاةِ، برقم930.

الحيز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يؤول إلى التجسيم، وإلى قدم الأجسام، وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام، وقد أجمل مالك رحمه الله الجواب عن سؤال من سأله: الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ فقال: "الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة"، ثم أمر بإخراج السائل.

وقوله: "وعلى الملك احتوى"، يرجع إلى معنى القدرة والقوة، وأنه لا مَلكَ إلا هو، ولا قادر على كل مقدور سواه.

قال ابن أبي زيد: "وله الأسماء الحسنى والصفات العلى، لم يزل بجميع صفاته وأسمائه تعالى أن تكون صفاته مخلوقة وأسماؤه محدثة، كلّم موسى بكلامه الذي هو صِفَةُ ذاته لا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِه، وتجلّى للجبل فصار دكًّا مِن جلاله، وأن القرآن كلامُ الله ليس بمخلوق فيَبِيدُ، ولا صِفة لمخلوق فيَنْفَدُ."

فصل [إثبات الأسماء الحُسنى والصفات العُلى لله تعالى]

قال القاضي: هذا الذي قاله رحمه الله، هو الدين الصحيح، والمذهب المستقيم، الذي من حاد عنه ابتدع وضل، وفيه رد على المبتدعة والرافضة وغيرهم من ضروب المبتدعة النافين لصفات ذاته تعالى من علمه وقدرته، وسائر صفاته، والزاعمين أنه لا علم له ولا قدرة ولا حياة، والجاعلين كلامه من صفات فعله، وأنه بمثابة سائر الأعراض التي تبيد وتفنى، وأنه من جنس كلام البشر ولغات الأمم، والقائلين بأن الله تعالى كان في أزله بلا اسم ولا صفة، وأن عباده هم الذين خلقوا له الأسماء والصفات.

والذي يدل على ثبوت علم الله تعالى وقدرته وحياته، وسائر صفات ذاته، هو الدليل على وجودها بها، إلا أن الكلام في العلم

أظهر لتعلق أسئلتهم به، فنقول: لما وجدنا العالِم منا إنما كان عالما موجودا، عُلِمَ أن العلم قائم به، وكان العلمُ علَّةً في كونه عالما، وقد دلت الثلاثةَ على كون البارئ عالما، فوجب أَن يكون له علم به إن كان عالما، لأن من حق العلة أن لا يختلف إيجابُها للحكم في شاهد ولا غائب. ولأنه قد صح وثبت أن ما ظهر من مُتْقَن أفعاله، أو محكَمِ صَنْعَته دالٌّ على كونه عالما قادرا، وأنه مفارق لمن كان جاهلا عاجزا، ولا بد للدلالة من تعلق بمدلول، كما لا بد للعلم من تعلق بمعلوم، ولقدرة من تعلق بمقدور، لأنها من الصفات التي لها تَعَلُّقٌ.

وثبت أن مدلوله لا يجوز أن يكون ذاتَ العلَل ووجوده؛ لأنَّ وَصفَه بأنه عالم معنى زائد على وجوده، وعلَى أنه ذات ونفس، وموجود وفاعل، ولأن الوصفَ له بذلك قد يُنفى عنه مع وُجوده وكَوْنه نفْسًا وذَاتًا، فصح بذلك أنه ليس نفسه مدلولة، ولا يجوز أن يكونَ وصفه يرجع إلى نفسه، لأن ذلك يوجب أن لا يوجد نفسه إلا عالمة قادرة، وأنه متى انتفى عنه هذان الوصفان انتفت نفسه بانتفائهما، ولأن ذلك يوجب أن يكون نفسه علما، وهذا يوجب كونه تعالى بمعنى الصفات، وذلك مستحيل، فلم يبق إلا أنه دلالة على ثبوت معنى هو علم وقدرة.

فصل [القول في أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق]

فأما قوله: "كلَّم موسى بكلامه الذي هو صفة ذاته لا خَلْقٌ منْ خَلْقه، وتجلَّى للجبل فصار دكًّا من جلاله، وأن القرآن كلام الله لَيس بمخلَوق فيبيد، ولا صفة لمخلوق فينفد"، فهو الكلام في أن القرآن غير مخلوق، وهو إجماع كافة أهل السنة والملة، قبل الجهمية ومن نشأ بعدهم من أتباعهم المبتدعة.

والدليل على ذلك أن الصفة الجائزة على الموصوف متى عَري عنها مع صحة وصفه بها، لم يَعْرَ منها إلا إلى عجز أو ضد لها، ولو كان البارئ تعالى فيما لم يَزَلْ غيرَ مُتَكَلِّم، ثم صار متكلما، لوجب أن يكون قبل الكلام على ضد من أضداده كالخَرَس والسكوت تعالى عن ذلك، وهذه آفات لا يجوز أن تَلْحَقَهُ.

وهذا الدليل مبني على فصول، [منها]: أن للكلام المحدَث ضدًّا وهو السكوت والخرَسُ، وأن هذه الأشياءَ تَضَادُّهُ وتمنع وجودَه في محلها، وأن الحي الذي يجوز عليه الكلام، لا يجوز أن يَعْرَى منه ومن ضده. فصح أن الله تعالى لم يَزَلْ متكلما، وأن كَلامَه غيرُ محدَث ولا مخلوق، ويدل عليه قوله تعالى: (أَلاَ لَهُ الخَلْقُ والاَمرُ) [الأعراف:54]، ففَصَل بين الخلق والأمر، فدل على أن أمره غير مخلوق، وأما قوله: (وَكَانَ أَمْرُ اللَّه مَفْعُولاً) [الأحزاب:37]، فالمراد به الحادثُ الواقعُ، فسمَّاه أمرا كما يقول الناس: هذا أمر عظيم، للخطب النازل، والأمرُ منَ الفعل والشَّأْن غيرُ الأمر من القَوْل، والمراد بذلك في هذا الموضع: انتقامُه من الكافرين وعقابه لهم، ونصره للمؤمنين.

قال ابن أبي زيد: "والإيمان بالقدر خيره وشرِّه، حُلوه ومُرِّه، وكلُّ ذلك قد قدَّره اللهُ ربُّنا، ومقاديرُ الأمور بيده، ومصدرُها عن قضائه، عَلِم كلَّ شيء قبل كونه فجرى على قدَره، لا يكون من عباده قولٌ ولا عملٌ إلا وقد قضاه وسبق علمُه به (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)."

فصل [الكلام على مسألة القدر]

قال القاضي عبد الوهاب: هذا الذي قاله، هو قول أهل السنة وأئمة الحديث، ومذهب السلف الصالح، والأخبار متواترة باللفظ الذي عبر به، وهو قوله صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لن يبلغ العبد حقيقة

الإيمان حتى يؤمن بالقدر خير وشره، حُلْوه ومُرِّه، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه"[1]، وقوله: "كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ"[2]، وقد قال تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) [القمر:49]، فعَمَّ ولم يخُصَّ.

وقد زعمت القدرية المعتزلة أن الله تعالى لم يُقَدِّر المعاصيَ ولا الشَّرَّ، وأن ذلك جارٍ في خلقه وسلطانه بغير قدرة الله ولا بإرادته، فنفوه عن الله، وأثبتوا لأنفسهم تقديرَ ذلك، والتفرُّدَ بمُلكه والقُدرة عليه دون ربهم، وزعموا أن خلاف هذا كفر وشرك، واستوجبوا بذلك هذه التسمية -[القدرية]- التي أجمع المسلمون على كفر من باء بموجبها.

والأخبار متواترة بتكفير القدرية وإخراجهم من الإسلام، وإضافتهم إلى أصناف الكفر، وأن جميع ما يتصرف العباد فيه من خير وشر، وطاعة ومعصية بقدر سابق من الله سبحانه وتعالى.

فمن متواتر الأخبار ومستفيضها: قوله صلى الله عليه وسلم: "الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِه الأُمَّة"[3]، وقوله عليه السلام: "صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُمَا فِي الإِسْلاَمِ نَصِيبٌ: الْمُرْجِئَةُ وَالْقَدَرِيَّةُ"[4]، وقولَه عليه

---

1 - أخرجه أحمد عن أبي الدرداء، برقم26944، وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد:197/7): رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات، وصحح الألباني إسناده في تخريجه لأحاديث كتاب السنة لابن أبي عاصم:110/1. وأخرجه الترمذي عن جابر في كتاب القدر: بَاب مَا جَاءَ فِي الإِيمَانِ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، برقم2144، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، برقم7585. ولَيسَ في ألفاظهم زيادةَ "حلوه ومره"، وهي مروية من حديث جبريل، قال الألباني: هي زيادة منكرة لضعف راويها. أنظر السنة لابن أبي عاصم:76/1.

2 - أخرجه أحمد برقم5859. ومسلم في كتاب القدر: بَاب كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، برقم2655، واللفظ له، ومالك في الموطأ: بَاب النَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ بِالْقَدَرِ، برقم1663.

3 - أخرجه أبو داود في كتاب السنة: بَاب فِي الْقَدَرِ، برقم4691، عن ابن عمر، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته، برقم4442.

4 - أخرجه الترمذي في كتاب القدر: بَاب مَا جَاءَ فِي الْقَدَرِيَّةِ، برقم2149، وابن ماجه في المقدمة، برقم63. وضعفه في ضعيف الجامع، برقم3498.

السلام: "لِكُلِّ أُمَّة مَجُوسٌ، وَمَجُوسُ هَذه الأُمَّة الَّـــذينَ يَقُولُـــونَ: لا قَدَرَ، مَنْ مَاتَ منْهُمْ فَلا تَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ، وَمَنْ مَـــرِضَ مِـــنْهُمْ فَـــلا تَعُودُوهُمْ، وَهُمْ شيعَةُ الدَّجَّالِ، وَحَقٌّ عَلَى اللَّه أَنْ يُلْحقَهُمْ بالدَّجَّال"[1].

وعَنْ مَالك بْنِ أَنَسٍ فيمَا قُرِئَ عَلَيْه عَنْ أَبِي الزِّنَاد عَنِ الأَعْـــرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ قَالَ: تَحَـــاجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذي أَغْوَيْـــتَ النَّاسَ وَأَخْرَجْتَهُمْ منَ الْجَنَّة؟ فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ الَّذي أَعْطَاهُ اللَّهُ علْـــمَ كُلِّ شَيْءٍ وَاصْطَفَاهُ عَلَى النَّاسِ برِسَالَته؟ قَالَ: نَعَمْ، قَـــالَ: فَتَلُـــومُني عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ"[2].

---

1 - أخرجه أحمد برقم22946، وأبو داود في كتاب السنة: بَاب فِي الْقَدَرِ، برقم4692، عن حذيفة، و ضعفه الألباني في ضعيف الجامع، برقم4713.

2 - أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء: بَاب وَفَاة مُوسَى وَذكْرِه بَعْدُ، برقم3228، ومسلم في كتاب القدر: بَاب حجَاج آدَمَ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلام، برقم2652.

وقد اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث على أقوال، المعتمد منها ما نقله أبو العباس القرطبي في المفهم (668/6) بقوله: "وقيل: إنما توجهت حجته عليه؛ لأنه قد علم من التوراة أن الله تاب عليه واجتبـــاه وأسقط عنه اللوم والعُتب، فلوم موسى وعُتبه له -مع علمه بأن الله تعالى قدر المعصية، وقضى بالتوبـــة، وبإسقاط اللوم والمعاتبة، حتى صارت تلك المعصية كأن لم تكن- وقع في غير محله، وعلى غير مستحقه، وكان هذا من موسى نسبة جفاء في حالة صفاء، كما قال بعض أرباب الإشارات: ذكر الجفاء في حال الصفاء جفاء. وهذا الوجه إن شاء الله أشْبَهُ ماذُكر، وبه يتبين أن ذلك الإلزام لا يلزم، والله أعلم." قـــال الحافظ ابن حجر بعد أن نقل قول القرطبي هذا ملخصا: "وهو محصل ما أجاب به المازري وغيره مـــن المحققين، وهو المعتمد. وقد أنكر القدرية هذا الحديث لأنه صريح في إثبات القدر السابق، وتقرير الـــنبي صلى الله عليه وسلم لآدم على الاحتجاج به، وشهادته بأنه غلب موسى." ونقل الحافظ في الجواب على ذلك عدة أوجه أحدُها قوله: "وإنما وقعت الغلبة لآدم من وجهين: أحدهما أنه ليس للمخـــوق أن يلـــوم مخلوقا في وقوع ما قدر عليه إلا بإذن من الله تعالى، فيكون الشارع هو اللائم، فلما أخذ موسى في لومه أن يوذن له في ذلك عارضه بالقدر فأسكته. والثاني: أن الذي فعله آدم اجتمع فيه القـــدر والكســـب، والتوبة تمحو أثر الكسب، وقد كان الله تاب عليه فلم يبق إلا القدر، والقدر لا يتوجه عليه لوم لأنه فعْلُ الله ولا يُسأل عما يَفعل." أنظر فتح الباري: 510/11.

ويحسن التنبيه ههنا إلى أنه لا حجة في هذا الخبر للعاصي أن يتعلق بالقدر ليُسقط اللوم عـــن نفســـه في ارتكاب المعصية، فلا تعلّق له فيه، لأنه باق في دار التكليف، والأحكام جارية عليه، فيلام على معاصيه، ويقام عليه الحد والقصاص، زجرا له وموعظة، فأما آدم عليه السلام فإنه خارج عن دار التكليـــف، في العالم العلوي، والأحكام مرتفعة عنه، وليس في لومه فائدة تُرجى. نبه على ذلك الأئمة، منهم النـــووي، والقرطبي أبو العباس، والحافظ ابن حجر، وغيرهم.

وأخرج مَالك عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّاب سُئلَ عَنْ هَـذه الآيَـة (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ منْ بَني آدَمَ منْ ظُهُورهمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسهمْ أَلَسْتُ بربِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقيَامَة إنَّا كُنَّا عَنْ هَـذَا غَافلينَ) فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّاب: سَمعْتُ رَسُولَ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ يُسْأَلُ عَنْهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: إنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بيَمينه، فَاسْتَخْرَجَ منْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاء للْجَنَّة وَبعَمَل أَهْل الْجَنَّة يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ منْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاء للنَّار وَبعَمَل أَهْل النَّار يَعْمَلُونَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّه فَفيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: إنَّ اللَّهَ إذَا خَلَقَ الْعَبْدَ للْجَنَّة اسْتَعْمَلَهُ بعَمَل أَهْل الْجَنَّة حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ منْ أَعْمَال أَهْل الْجَنَّة فَيُدْخلَهُ رَبُّهُ الْجَنَّةَ، وَإذَا خَلَقَ الْعَبْدَ للنَّار اسْتَعْمَلَهُ بعَمَل أَهْل النَّار حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ منْ أَعْمَال أَهْل النَّار فَيُدْخلَهُ رَبُّهُ النَّارَ.[1]

وعَنْ أَبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ[2]: "لا تَسْأَل الْمَرْأَةُ طَلاقَ أُخْتهَا لتَسْتَفْرغَ صَحْفَتَهَا، وَلْتَنْكحْ فَإنَّ لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا"[3].

1 - أنظر الموطأ في كتاب الجامع: برقم1661، وأخرجه الإمام أحمد برقم313، والترمذي في كتاب تفسير القرآن: بَاب وَمِنْ سُورَةِ الأَعْرَاف، برقم3075، وأبو داود في كتاب السنة: بَاب فِي الْقَدَرِ، برقم4703. وضعفه في ضعيف الجامع، برقم1602.

2 - أخرجه البخاري في كتاب القدر: بَاب (وَكَانَ أَمْرُ اللَّه قَدَرًا مَقْدُورًا)، برقم6227، ومسلم في كتاب النكاح: بَاب تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَة وَعَمَّتِهَا أَوْخَالَتِهَا فِي النِّكَاحِ، برقم1408.

3 ـ قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر القرطبي: "في هذا الخبر من الفقه أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق ضرَّتها لتنفردَ به، فإنما لها ما سَبَقَ به القدرُ عليها، لا ينقصُها طلاقُ ضرَّتها شيئاً مما جرى به القدرُ لها ولا يزيدُها. وهذا الحديث من أحسن أحاديث القدر عند أهل العلم والسنة، وفيه أن المرء لا يناله إلا ما قُدِّر له، قال الله عز وجل: (قُل لنْ يُصيبَنَا إلا مَا كَتَبَ اللهُ لَنَا)." التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: 165/18.

وروى مَالك عَنْ زيَاد بْنِ سَعْد عَنْ عَمْرو بْنِ دينَار أَنَّهُ قَالَ: سَمعْتُ عَبْدَ اللَّه بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ فِي خُطْبَته: "إنَّ اللَّهَ هُوَ الْهَادي وَالْفَاتنُ".[1]

وروى عَنْ عَمِّه أَبي سُهَيْلِ بْنِ مَالك أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسيرُ مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْد الْعَزيز فَقَالَ: مَا رَأْيُكَ في هَؤُلاء الْقَدَريَّة؟ فَقُلْتُ: رَأْيي أَنْ تَسْتَتيبَهُمْ، فَإِنْ تَابُوا وَإِلاَّ عَرَضْتَهُمْ عَلَى السَّيْف، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْد الْعَزيزِ: وَذَلكَ رَأْيِي، قَالَ مَالك: وَذَلكَ رَأْيِي.[2]

قال القاضي: فإن قالوا: إنكم تقولون: إن الله تعالى قدر المعاصي والمآثم على خلقه وقضاها، فالجواب: إنا نقول ذلك كما أطلقه المسلمون وأئمة السلف أهل السنة، من أنه قدرها وقضاها عليهم على ما أراد أن تكون عليه من القبح والفساد، كما نقول: إنه قدر الطاعات وأعمال الخير على ما أراد أن تكون عليه من الصحة والتشويق، وهذا قول أئمة السلف، وذكر عن حماد بن زيد أنه قال: قال رجل من أهل القدر: "ليس في القرآن أشدُّ علينا من قوله: (وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتُفْسدُنَّ في الارض مرتين ولَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كبيرا)[الإسراء:4]"، وقال عون بن معمر: سمعت سعيد بن أبي عروبة – وكان يرى القدَر – يقول: "ما في القرآن آية أشد علي من قوله: (إن هي إلا فتنتُكَ تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء) [الأعراف:155].

فصل [علمُ الله كُلَّ شيء قبل حصوله، بعلمه القديم.]

فأما قول ابن أبي زيد: "عَلمَ كلَّ شيء قبل كونه فجرى على قدره، لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه

---

1 – الموطأ: كتاب الجامع:بَاب النَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ بالْقَدَرِ،1664، وفيه عمرو بن دينار البصري: ضعيف.
2 – الموطأ في كتاب الجامع: بَاب النَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ بِالْقَدَرِ، برقم1665.

به"، فهو القول الصحيح الذي خلافه كفر وضلال، وقد ورد القرآن بأن الله تعالى يعلم الأشياء قبل كونها، وأنه يعلم ما لا يكونُ لَوْ صَحَّ كَوْنُه كيف يَكُونُ، وأن علمَه سابق في خَلْقه، ودلت العقول على ذلك.

فأما القرآن فقوله تعالى: (عالم الغيب والشهادة) [الرعد:9]، في نظائرَ لذلك، وقال تعالى فيما يكُونُ أَنْ لو كان كيف يكون: (ولو رُدُّوا لعَادُوا لما نُهوا عنه) [الأنعام:28]، وقال تعالى: (ولو بَسَطَ اللهُ الرِّزْقَ لعباده لبَغَوْا في الارض) [الشورى:27].

وأما أدلة العقول ففيما تقدم من الدلالة على أنه تعالى عالم بعلم غيرِ مُحْدَث ولا مخلُوق، يعلم به جميع المعلومات، فهو لاَ مَحَالَةَ سابقٌ لها، ومتناولٌ لَها قبْلِ وُجُودها، لأنه لو لم يتناولْهَا إلا بعد وجودها وهي مُحْدَثَةٌ لكان مُحْدَثًا، وذلك باطل، ولو تناولها في العدم، وهي موجودة لكانت قديمة، والمحدَثُ يستحيل قدَمُه.

قال ابن أبي زيد: "يضل من يشاء فيخذله بعدله، ويهدي من يشاء فيوفقه بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره، من شقي أو سعيد."

فصل [الضلال والهداية كلاهما بمشيئة الله تعالى]

قال القاضي: وهذا الذي قاله لا خلاف فيه بين المسلمين وسَلَف الدين: أن الله سبحانه يُضلُّ مَنْ يشاء ويهدي من يشاء، وأنه لاَ يهتدي أحد إلا بهدايته، ولا يَضلُّ إلا بإضلاله، وزعمت القدرية أن الله تعالى لا يُضلُّ أحدًا، وأنه هدَى الخَلْقَ كُلَّهُم، فمنهم من اهتدى، ومنهم من لم يهتدِ وضل باختياره وعدوله عن طرق الهداية وسوء

نظره لنفسه، لا أن الله أضله، قالوا: لأن الله تعالى لو فعل ذلك لكان جائرا في حكمه، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا.

وهداية الله تعالى لعباده المؤمنين على وجوه:

أحدها: أن يجعل لهم هدى، وينور قلوبهم بالتقوى.

والثاني: توليه لتوفيقهم لذلك وإعانتهم عليه، وتسهيله لهم السبيل إليه وشرح صدورهم له.

والثالث: هدايته لهم في الآخرة إلى الثواب وإلى طريق الجنة، وهذا أيضا نوع من الهداية، وكل ذلك قد ورد في القرآن، فمنه قوله تعالى: (الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) [الأعراف:43]، وقوله: (وهديناهم إلى صراط مستقيم) [الأنعام:87].

فأما إضلاله للكافرين فينقسم إلى نقيض أقسام هدايته للمؤمنين، من فعل الضلال لهم على ما قصده موافقا لهم قبيحا، ومِن ترْكِ توفيقهم وتضييق صدورهم، وصرفهم عن وجوه الهداية، وتصعيب السبيل لهم إلى نيلها، وإعدام قدرتهم عليها، كل ذلك إضلال لهم.

ويدل على أن الله تعالى يَهدي ويُضِل: وُرُودُ النصوص بذلك، فمنها قوله تعالى: (ويضل الله الظالمين) [إبراهيم:27]، وقوله: (يضل من يشاء ويهدي من يشاء) [فاطر:8].

فصل [كلٌّ ما تيَسَّر فبتيسيره، وكل ما تعَسَّر فبتقديره]

وقوله: "فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره"، فَلمَا ذُكِر من أنه لا يكون شيء في خلقه إلا وقد سبق علمه فيه بتقديره إياه عليهم، من شقاوة وسعادة، وضلال وهداية، والعلم لا يتناول

المعلوم إلا على ما هو به، ولأن جميع ذلك لا ينال إلا بتيسيره وتسهيله، ولذلك رغبت الأنبياء إليه تعالى في شرح صدورها وتوفيقه، فمنه قوله عز وجل: (قال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري) [طه:25]، وقوله: (ربنا واجعلنا مسلمين لك) [البقرة:128]، ومن الأخبار: حديث "إنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى الأَبَدِ."[1]، وقوله عليه السلام: "اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ"[2].

قال ابن أبي زيد: " تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد."

فصل [كلُّ مَا يقعُ فِي مُلْكِ الله يُرِيدُه]

قال القاضي عبد الوهاب: هذا الذي ذكره هو مذهب أئمة السنة وسلف الأمة: أن الله عز وجل مريد لكل ما وقع في سلطانه، وفَعَل في مُلكه من أفعال عباده على اختلاف أحكامها، وتباين أقسامها، ومن حاد عنه لزمه وصف ربه بالضعف والوهن، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. وذكر أهل النقل أن رجلا جاء إلى ابن عباس فقال: أنت تزعم أن الله أراد أن يُعصى؟ فقال ابن عباس: نعم، فقال: ما أراد أن يعصى، فقال ابن عباس : ويحك فما أراد الله؟ قال: أن يطاع ولا يعصى، قال ابن عباس: ويحك، فمن حال بين الله وبين ما أراد؟ فكأنما ألقمه حجرا.

---

1 -أخرجه أحمد برقم22197، والترمذي في كتاب تفسير القرآن: بَاب وَمِنْ سُورَةِ ن وَالْقَلَمِ، برقم3319، وقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَفِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَأخرجه أبو دَاود في كتاب السنة: بَاب فِي الْقَدَرِ، برقم4700.

2 -أخرجه مسلم في كتاب القدر: بَاب كَيْفِيَّةِ خَلْقِ الآدَمِيِّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَكِتَابَةِ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقَاوَتِهِ وَسَعَادَتِهِ، برقم2647.

والذي يدل على مذهب أصحابنا في ذلك من أن الله تعالى مريدٌ جميعَ الحوادث الكائنة في سُلطانه، والموجودة من عباده: أدلة الشرع والعقل.

فأما الشرع: فقوله تعالى(ولو شاء ربك لآمن من في الارض كلُّهم جميعا) [يونس:99]، فأخبر أنه لم يُرِدْ أن يؤمنوا بأجمعهم، وأنه أراد أن لا يؤمنوا، وهذا نص ما نقوله.

وأما من جهة العقل: فلأنه لو جاز أن يحدُثَ في سلطانه ما لا يريده بل ما يكرهه، لدل ذلك على الضعف والوهن، كما أنه لو جاز أن يحدث في ملكه ما لا يعلم به لدل ذلك على الجهل، وكل ذلك مُنْتَفٍ عن صفته.

قال ابن أبي زيد رحمه الله:" أو يكون لأحد عنه غنى."

فصل [لا يستغني عن الله أحد من خلقه]

قال القاضي رحمه الله: هذا رَدٌّ على المعتزلة وغيرهم من المبتدعة في قولهم: إنهم مستطيعون لأفعالهم قبل أن يحدثُوها، وقادرون على إيجادها قبل إيجادها، ومستغنون عن ربهم في حالَ اختراعهم لها أن يُقْدِرَهم عليها، لأنهم لا حاجة لهم في تلك الحال بل هم مستغنون عنه، وهذا هو الضلال الذي لا شبهة فيه، والله تعالى يقول: (والله الغني وأنتم الفقراء) [محمد:38]، ويقول: (أنتم الفقراء إلى الله) [فاطر:15]، وهذا يعم سائر أحوالهم، ويقول: (إياك نعبد وإياك نستعين)، ولم يقل في حال دون حال.

قال ابن أبي زيد: "أو يكون خالقٌ لشيء إلا هو ربُّ العباد وربُّ أعمالهم، والمقدِّرُ لحركاتهم وآجالهم."

فصل [الله خالقُ كلِّ شيء]

قال القاضي: وهذا أيضا مذهب أهل الدين وسلف المؤمنين: أنه لا خالق إلا الله رب العالمين، المنفرد باختراع الأعيان والذوات، وابتداع المصنوعات والمخترعات، لم يخالف فيه إلا صنف المبتدعة من المعتزلة الزاعمين أن الخلق مشاركون لخالقهم في أنهم يَخْلُقُون كخلقه، ويفعلون مثل فعله، ردا لقوله سبحانه: ﴿أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلقُ عليهم﴾ [الرعد:15]، ولقوله: ﴿أفمن يخلُق كمن لا يخلُق﴾ [النحل:17]، ويزعمون أن العباد يخلُقون جميع تصرفاتهم في حركتهم وسكونهم، وكلامهم وسكوتهم، وأنهم في ذلك واختراعه، والقدرة على إبداعه، كالخالق تعالى عن قولهم علوا كبيرا.

وأعظم ما في هذا أنهم يزعمون أن الله غير قادر على ما يقدرون عليه، وأنه لا يقدر على حركاتهم وتصرفاتهم، وأنهم هم القادرون عليها دونه، لاعتقادهم أنه لا يجوز أن يكون مقدورٌ لقادرَيْن، وهذه صفة العجز والوهن والضعف، فتعالى الإله القديم القادر على كل مقدور أن يُنسبَ إليه ما يؤدي إلى ذلك، علوا كبيرا.

ويدل على صحة ما قاله رحمه الله: القرآن، والإجماع، وحُجَجُ العقول: فأما القرآن، فقوله تعالى: ﴿وأَسرُّوا قولَكُم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور ألاَ يعلمُ من خَلَقَ وهو اللطيف الخبير﴾ [الملك:13،14]، فأخبر أنه يجب أن يكون عالما به من حيث كان خالقا له، فدلَّ ذلك على أنه هو الخالقُ لإسرارهم وجَهْرِهم. وقوله عز وجل: ﴿هل من خالق غير الله يرزُقُكُم مِن السماء والارض﴾ [فاطر:3]، فنفى أن يكون خالقٌ سواه.

وقوله تعالى: (أم جَعَلُوا لله شركاءَ خَلقوا كخلقه فتشابه الخَلْقُ عليهم قُل اللهُ خالقُ كلِّ شيء) [الرعد:18]، ففيه دليلان:

أحدهما: أنه جعل إثبات الخلق لسواه كإثبات شُرَكاءَ لـه، فلو كان العباد يخلُقون متصرَّفاقم مثل حركاقم وسكونهم وإرادقم، لكانوا خالقين كخلقه، ولتشابه خَلْقُهُم وخَلْقُ خالقهم تعالى، وذلك من الضلال الذي نفاه عن نفسه.

والدلالة الثانية: أنه عقب ذلك بمنعه واستحالته وإثبات جميع المخلوقات له لقوله: (قل الله خالق كل شيء)، وهذا وارد في مقابلة الادِّعَاء بالرد والتكذيب، فكان من أوضح الأدلة على ما قلناه.

ومن القرآن أيضا: قوله تعالى: (والله خلقكم وما تعملون) [الصافات:96]، فأخبر أنه خالق لأعمالهم كما أنه خالق لنفس أجسامهم.

وأما الإجماع: فإطلاقُ الأمة قاطبةً منذ أول الإسلام إلى عصرنا: أنه "لا خالق إلا الله"، كإطلاقهم "لا إله إلا الله"، على حد متساو، ولا يُقبَلُ على هذا دَفْعُ من يدفعه من المبتدعة، كما لا يُقْبَلُ دفعُهُم إطلاقَ المسلمين: "ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"، لأن إطلاقَ الأمة ذلك أولى أن يُصارَ إليه ويؤخذَ به.

فأما حجج العقول: فقال أصحابنا المتكلمون: وجدنا أفعالنا تقع منا على أحكام وحقائق لا نعلمها، مثلُ اختلاف أجناسها، وتباين أنواعها، وأنها على صفة دون صفة، وأنها أعراضٌ غيرُ أجسام، وأنها دالة على ما هي أدلة عليه، وأن كثيرا من الناس يجحدُ كثيرا من هذه الصفات، وإذا كان الأمر كذلك، وكان العقلُ محتاجا في اختراعه إلى فقد فاعله، وعلمه بتحقيقه، لأنه لو لم يكن محتاجا إلى ذلك لاستغنى

كلُّ فعل عن كون فاعله عالما قاصدا، ولو جاز ذلك لبطلت دلالةُ شيء من الأفعال على علم فاعله وقصده، كما أنه لو استغنى بعضُها عن فاعل مخترع لاستغنى جميعُها عن ذلك، وفي العلم ببطلان هذا دلالةٌ واضحة على أنه لا يجوز أن يصنعَها إلا عالمٌ بحقائقها غيرُ جاهلٍ بشيء من أحكامها، وذلك هو الله رب العالمين.

فصل [لِكُلِّ أجَلٍ كِتَابٌ]

فأما قوله: "والمقدر لحركاتهم وآجالهم"، فإجماع أئمة السنة وسلف الأمة: أن الله مُقَدِّرُ الآجال ومؤَقِّتُهَا.

وقد خالف في ذلك المعتزلةُ ومَن تبعهم من المبتدعة فقالوا: إن العبد قد يموت بغير أجله، وإن الله قد يُقَدِّرُ له أجلا فيقطع عليه فيموت، مثلُ أن يَقتُله أو يأكلَه سَبُع، فعندهم أن هذا ميت بغير أجله، وهذا عندنا وعند كافة أهل السنة ضلال وبدعة، وكُلُّ ميتٍ بهذا وشِبْهِه فلم يمت إلا بأجله المقدر له، وعمره المؤقت الذي سَبق في المَعلومَ أنه لا يبقى زيادةٌ عليه، وبذلك نطق التنزيل، قال الله تعالى: (ولكل أمة أجل فإذا جاء أجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون) [الأعراف:34]، وأجل الموت: وقته الذي يحصل فيه.

قال ابن أبي زيد: "الباعثُ الرُّسُلَ إليهم لإقامة الحُجَّةِ عليهم."

فصل [مقصد بعثة الرسل]

قال القاضي: فهذا صريح التلاوة ونص القرآن، وهو قوله تعالى: (ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربَّنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنَتَّبِعَ آياتِك مِن قَبْلِ أن نَذِلَّ ونَخْزَى) [طه:134]، وقوله تعالى:

﴿رسلا مبشِّرين ومنذِرين لِيَلاَّ يكونَ للناس على الله حُجَّةٌ بَعد الرُّسُل﴾ [النساء:165].

قال ابن أبي زيد: "ثم ختم الرسالة والنِّذارة والنبوة بمحمد نبيه صلى الله عليه وسلم، فجعله آخرَ المرسلين بشيرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، وأنزل عليه كتابه الحكيم، وشرح به دينَه القويم، وهدى به الصراط المستقيم."

فصل [خاتم الأنبياء والمرسلين]

قال القاضي رضي الله عنه: هذا إجماعُ الأمة قاطبةً، وهو نص التنزيل، قال الله عز وجل: ﴿ما كان محمد أبا أحدَ من رجالكم ولكنْ رسولَ الله وخاتمَ النبيئينَ﴾ [الأحزاب:40]، وقالً تعالى: ﴿إنا أرسلناك شاهدا ومبشِّرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا﴾ [الأحزاب:46]، وقال تعالى: ﴿فاستمسكْ بالذي أُوحيَ إليكَ إنكَ على صراط مستقيم﴾ [الزخرف:43]، وقال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتُبَيِّن للناس ما نُزِّل إليهم﴾ [النحل:44]، في نظائرَ لهذه الآيات أجملها أبو محمد، رحمه الله، وأتى بمعانيها.

قال ابن أبي زيد: "وأن الساعة آتيةٌ لا ريب فيها، وأن الله يَبعثُ مَنْ يموت، كما بدأهم يعُودون."

فصل [الإيمان باليوم الآخر]

قال القاضي عبد الوهاب: هذا، كما قال، من تمام الإسلام، وصحة الإيمان، ومما يلزم القلوبَ عملُه، ويجب على الأفئدة اعتقادُه: أن يوم القيامة حق، وأنه آت لا محالة، ومن لم يؤمن بذلك فإنه غير مؤمن بالقرآن ولا بالشرع، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ياأيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم﴾ [الحج:1]، وقوله تعالى: ﴿وأن الساعة آتية لا يب فيها﴾ [الحج:7]. وكذلك بعثُ الأموات

ونَشْرُهم، وإعادةُ الحياة فيهم، وإخراجُهم من قبورهم إلى الحشر، مما يلزم كلَّ مسلم اعتقادُهُ، ويجب عليه الإيمانُ به، قال تعالى: (وأنه يحيي الموتى) [الحج:6]، وقال: (وأن الله يبعث من في القبور) [الحج:7]، وقال: (زعم الذين كفروا أن لن يُبعَثُوا قُل بلى وربي لتُبعَثُنَّ) [التغابن:7]، وقال: (كما بدأكم تعودون) [الأعراف:29]، وقال:(ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة) [الأنعام:94]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلاً"[1]، والقرآن والأخبار متظاهرة بذلك.

قال ابن أبي زيد: "وأن الله سبحانه ضاعف لعباده المؤمنين الحسنات، وصَفَحَ لهم بالتوبة عن كبائر السيئات، وغفر لهم الصغائر باجتناب الكبائر، وجعل من لم يتب من الكبائر صائرا إلى مشيئته (إن الله لا يَغفر أن يُشركَ به ويَغفِرُ ما دون ذلك لمن يشاء) [النساء:48]، ومن عاقبه بناره أخرجه منها بإيمانه، فأدخله به جنته (فمَن يعملْ مثقال ذرة خيرا يَرَهْ) [الزلزلة:7]، ويخرج منها بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم من شفع له من أهل الكبائر من أمته."

فصل [القول في مضاعفة الحسنات، والصفح بالتوبة عن كبائر السيئات]

قال القاضي: قوله: "وأن الله سبحانه ضاعف لعباده المؤمنين الحسنات"، بقوله تعالى: (من جاء بالحسنة فله عَشْرُ أمثالها) [الأنعام:160]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ

1 – أخرجه مسلم في كتاب الجنة: بَاب فَنَاءِ الدُّنْيَا وَبَيَانِ الْحَشْرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، برقم2859.

اللَّه فَلَهُ به حَسَنَةٌ وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لا أَقُولُ: أَلَم حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلامٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ"[1].

وقوله إنه صَفَحَ لهم بالتوبة عن كبائر السيئات، يدل عليه قوله تعالى: (إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم) [آل عمران:89]، وقوله: (ومن تاب وعمل صالحا فإنه يتوب إلى الله متابا) [الفرقان:71]، وقوله: (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفواْ عن السيئات) [الشورى:25]، في آيات كثيرة تدل على تفضله سبحانه بقبول التوبة والصفح بها عن عظيم الذنوب، وموبقات السيئات.

والتوبة واجبةٌ فريضةً على جميع العصاة والمذنبين، وهذا قول جميع الأمة إلا من شذَّ من المبتدعة، والدليل على وجوبها: إجماع الأمة بلسان واحد على وجوبها، وأن العبد مأمور ومأجور بفعلها، ويدل عليه قوله تعالى: (وتوبوا إلى الله جميعا أيُّهَ المؤمنون لعلكم تفلحون) [النور:31]، ففيه دليلان:

أحدهما: أنه أمرهم بفعلها، والأمر منه تعالى لازم امتثاله، مفروض إيقاعه.

والآخر: قوله: (لعلكم تفلحون)، وهذا تنبيه على معناها، وهو المصير بها إلى الفلاح والرشاد، وتخليص النفس مما يوقعها ويورطها في المهالك.

ويدل عليه قوله: (ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون) [الحجرات:11]، وهذا مبالغةٌ في الذم وتَنَاهٍ في الوصف بالزجر

---

1 - أخرجه الترمذي في كتاب فضائل القرآن: برقم2910، وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وصححه الألباني في صحيح الجامع، برقم6469.

والوعيد، والإرهاب والتهديد، وقوله: (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) [البقرة:222]، وهذا مبالغة في الحث عليها والندب إليها.

وقبول التوبة هو تفضل من الله على عباده، ورِفْقٌ بهم، وإنْعَامٌ عليهم، لأن الخَلْقَ مِلْكُهُ، فتعالى عن أن يجبَ عليه شيءٌ لهم، لأنه هو المُوجِبُ عليهم، والمُكَلِّف لهم، فإن تفضل بمغفرة، وقبول توبة، فبإحسانه وتفضُّله، وإن عاقب وانتقم فبحُكْمه وعَدْله: (إن تعذبهم فإنهم عبادُك وإنَ تغفرْ لهم فإنك أنت العزيز الحكيم) [المائدة:118].

فأما تقسيمُه الذُّنوبَ إلى صغائرَ وكبائرَ، وقوله: إن الله عز وجل يغفر الصغائر باجتناب الكبائر، فصواب على ما قاله، ومعناه ومقصده الذي أراده صحيح، وذلك أنه أراد بالصغائر أنها المحبطة عند اجتناب الكبائر، وأنها إذا وقعت كانت لا حكم لها، وأن التي يؤاخذ العبد بها وتَلزَمُه التوبةُ منها، وإذا لم يتب كان لله أن يعاقبه عليها وله أن يعفوَ عنه، من الكبائر، وأنها لا تقع محبطة لغيرها، وهذا صحيح على ما قاله، ولَكِنْ على التحقيق لا يمكن أن يقال: إن في معاصي الله صغيرةً إلا على هذا التأويل الذي تأوله.

فصل [جواز المغفرة لأهل الكبائر]

قال القاضي: فأما قوله: إن مات مصرا على الكبائر فأمره إلى الله، فإن شاء غفر له وإن شاء عذبه، فإنه إن عذبه أخرجه إلى جنته.. إلى آخر ما قاله، فإنه صحيح على ما ذكره، وهو مذهب أهل السنة، والمخالف فيه أكثر فرق أهل البدعة، وهم المعتزلة والخوارج والشراة.

والدليل على جواز الغفران لأهل الكبائر قوله تعالى: (إن الله لا يغفرُ أن يُشرَكَ به ويغفرُ ما دون ذلك لمن يشاء) [النساء:48و116]، فاستثنى الشرك من المعاصي، وجعل غُفْرَانَ ما دُونَه متعلقا بمشيئته،

ويدل عليه قوله عز وجل: (قُلْ يا عباديَ الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفرُ الذنوب جميعا) [الزمر:53]، وهذا أيضا نص فيما عدا الكفرِ والشِّرك الذي أخبر أنه لا يغفره، ويدل عليه قوله: (إن تجتنبوا كبائر ما تُنهَوْنَ عنه نُكَفِّرْ عنكم سيئاتكم) [النساء:31]، والكبائر في هذا الموضع هي الكفر والشرك، بدليل قوله تعالى: (إن الله لا يغفرُ أن يُشركَ به ويغفرُ ما دون ذلك لمن يشاء)، والسيئاتُ المُرَادَةُ هنا: ما دون الشرك به، ويدل عليه قوله: (إنه لا ييأس من رَوْحِ الله إلا القوم الكافرون) [يوسف:87]، فاستثنى الكافرَ ممن يلحقهم الرَّوْحُ مِن دونهم من مذنبي أهل الملة على الرجاء، فثبت بما ذكرنا من الظواهر جوازُ الغُفران لأهل الكبائر.

فصل [أهل الكبائر لا يُخَلَّدون في النار]

فأما قوله إن من عَذَّبَهُ بناره من أهل الكبائر، أخرجه منها بإيمانه إلى جنته، فلمَا تَقدَّم من الأدلة القائمة على أنهم عاصون غيرُ مخلَّدين، فوجب بذلك أنهم منها مُخرَجون، وكذلك في الحديث أنهم يخرجون بعد أن يصيروا حُممًا، وطرُقه متصلة، والكتب المصنفة فيه معروفة.[1]

فصل [الشفاعة]

وقوله إنه يخرج منها بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم من شفع له من أهل الكبائر من أمته: فمذهب أهل السنة وأئمة الملة، والأخبار

---

1 - فأخرج الشيخان عَنْ أَبِي سَعِيد الْخُدْرِيِّ رَضي اللَّه عَنْه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّة الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّار النَّارَ يَقُولُ اللَّهُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبه مثْقَالُ حَبَّة منْ خَرْدَل منْ إِيمَان فَأَخْرِجُوهُ، فَيَخْرُجُونَ قَد امْتُحشُوا وَعَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الْحَيَاة فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَميلِ السَّيْلِ، أَوْ قَالَ: حَميَّة السَّيْل، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: أَلَمْ تَرَوْا أَنَّهَا تَنْبُتُ صَفْرَاء مُلْتَوِيَةً؟". (البخاري في كتاب الرقاق: بَاب صفَة الْجَنَّة وَالنَّار، برقم6192، ومسلم في كتاب الإيمان: بَاب إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ وَإِخْرَاجِ الْمُوَحِّدِينَ مِنَ النَّارِ، برقم184).

متواترة به على المعنى، وإن اختلفت ألفاظه، فمن ذلك: قوله صلى الله عليه وسلم: "ادَّخَرْتُ شَفَاعَتِي لأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي"[1].

ومنها ما ذكر في الحديث الطويل [عند الشيخين عن أنس بن مالك قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْض فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّه، فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّد صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ، فَيَأْتُونِي فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لا تَحْضُرُنِي الآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِد وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِه مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِد ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِه مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيمَان فَأَخْرِجْهُ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِد ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِه أَدْنَى أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ.

---

1 - أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط:106/6، وأبو يعلى في المعجم:ص173. وقال الهيثمي: "فيه حرب بن سريج وقد وثقه غير واحد، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح". أنظر مجمع الزوائد:378/10.

قَالَ: ثُمَّ أَعُودُ الرَّابعَةَ فَأَحْمَدُهُ بتلْكَ الْمَحَامد ثُمَّ أخرُّ لَهُ سَاجدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ ائْذَنْ لي فيمَنْ قَالَ لا إلَهَ إلاَّ اللَّهُ، فَيَقُولُ: وَعزَّتي وَجَلالي، وَكِبْرِيَائي وَعَظَمَتي، لأُخْرجَنَّ منْهَا مَنْ قَالَ: لا إلَهَ إلاَّ اللَّهُ."][1]

وهذه الروايات ظاهرة بين أهل النقل ظهورا لا يستطاع إنكارُه، والرواية المشهورة من حديث أَبي الدَّرْدَاء قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "مَنْ قَالَ لا إلَهَ إلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَريكَ لَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ، قَالَ: قُلْتُ: وَإنْ زَنَى وَإنْ سَرَقَ، قَالَ: وَإنْ زَنَى وَإنْ سَرَقَ، قُلْتُ: وَإنْ زَنَى وَإنْ سَرَقَ، قَالَ: وَإنْ زَنَى وَإنْ سَرَقَ، قُلْتُ: وَإنْ زَنَى وَإنْ سَرَقَ، قَالَ: وَإنْ زَنَى وَإنْ سَرَقَ، عَلَى رَغْم أَنْف أَبي الدَّرْدَاء، قَالَ: فَخَرَجْتُ لأُنَادي بهَا في النَّاس، قَالَ: فَلَقيَني عُمَرُ فَقَالَ: ارْجعْ فَإنَّ النَّاسَ إنْ عَلمُوا بهَذه اتَّكَلُوا عَلَيْهَا، فَرَجَعْتُ فَأَخْبَرْتُهُ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ، فَقَالَ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: صَدَقَ عُمَرُ".[2]

---

1 - هذا الحديث ذكره القاضي بالمعنى مختصرا، فأوردته باللفظ مطولا، وقد أخرجه البخاري في كتاب التوحيد: بَاب كَلام الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَة مَعَ الأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ، برقم7072، ومسلم في كتاب الإيمان: بَاب أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّة مَنْزِلَةً فيهَا، برقم193.

2 - أخرجه أحمد، برقم26945. قال الهيثمي: "رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير والأوسط، وإسناد أحمد أصح، وفيه ابن لهيعة وقد احتج به غير واحد". أنظر مجمع الزوائد:16/1. وفي الباب عن أبي ذر، وهو في الصحيحين وغيرهما.

قال ابن أبي زيد: "وأن الله سبحانه قد خلق الجنة فأعــدَّها دارَ خُلُود لأوليائه، وأكرمهم فيها بالنظر إلى وجهــه الكــريم، وهي التي أهبط منها آدمَ نَبِيَّهُ وخليفتَه إلى أرضه، بما سبق في سابق علمه، وخلق النار فأعدها دار خلود لمن كفر به وألحــد في آياته وكتبه ورسله، وجعلهم محجوبين عن رؤيته."

فصل [الجنة والنار مخلوقتان موجودتان]

قال القاضي: قوله إن الله خلق الجنة والنار، هذا قــولُ سَــلَف الأُمَّة، وأئمة الحديث والسُّنة، وأنها الجنة التي كان بها آدم، وأُهــبِطَ منها، وهي جنة الخُلْد التي يدخُلُها المؤمنون في الآخرة.

وقد دلَّ عليه الكتاب والسنة، فأما الكتاب: فقوله تعالى: (وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شــئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظــالمين فأزلهمــا الشــيطان عنــها فأخرجهما مما كانا فيه) [البقرة:34،35]، وهذا يفيد كونَهَا مخلوقــةً، وأنه قد سكنها وأُخرج منها، وقوله تعالى: (اهبطوا منها)، وإن كانت لم تُخلَقْ لكان هابطا من غيرها لا هابطا منها، وخالف المعتزلة في ذلك إلى مذاهب تخالف ما وصفناه، وليس يُقدمون على إنكار ذلك، وأن الله خلق جنةً أَسْكَنَ بها آدم نبيَّه وزوجَتَه، ولكن يقولون: ليست هي دارَ الخُلْد وجنَّةَ المأوى، إلا أن ذلك مما لا خلاف فيه بين الأمــة، ولا يُعرفُ في الشرع لا في الكتاب ولا في السنة، ولا عــن أحــد مــن السلف أن الله خلق جَنَّة غيرَ الجنَّة التي ذَكَر أنه أعدها لأوليائه، فمن ادعى جنَّة غيرَها احتاج إلى دليل سمعي، لأن العقل لا مجــال لــه في ذلك، ولو كان الأمر على ما قالوه لكان قوله: "الجنَّــة"، في الآيــة: (اسْكُنْ أنت وزوجُك الجنّةَ)، والإشارة إليها بــلام التعريــف يفيــد المعهودة، ولا جَنَّةَ معهودةٌ في الشرع إلا التي وعــدها الله لأوليائــه،

ويدل على ذلك قوله تعالى: (سارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنَّة عرضُها السماوات والارض أُعدَّت للمتقين) [آل عمران:133]، وقوله: أُعدت للمتقين؛ يعني وجودها.

فصل [رؤية الله سبحانه وتعالى]

وقوله: إن الله أكرم أولياءه فيها بالنظر إلى وجهه الكريم، هو مذهب أئمة السلف وسلف الأمة، قبل حدوث المعتزلة عن الدين، وفرق المبتدعة الضالين المنكرين لرؤية الله تعالى التي دَلَّ عليها كتابُه وسنَّةُ نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، والقولُ فيها على وجهين: أحدهما: وجوبها، وهو ما أورده أبو محمد رحمه الله، والآخر: جوازها ونفي استحالتها، والقول في وجوبها مبني على القول في جوازها.

والذي يدل على ذلك حججُ الشرع والعقل، فأما الشرع: فقوله تعالى مخبرا عن سؤال موسى عليه السلام إياه أن يراه بقوله: (أَرِني أَنظُرْ إليك) [الأعراف:143]، وذلك يدل على جوازها عليه ونفي استحالتها، لامتناع أن يُظَنَّ بنبيه وأمينه على وحيه أن يسأله ما لا يجوز عليه وما يرتفع عن وصفه. وزعم المعتزلة أن معنى سؤال موسى أن يُرِيَهُ عَلَمًا من أعلام الساعة، وأن يُعَرِّفَه نفسَه اضطرارا، وهذا أيضا باطل من وجوه: أحدها: أن النظر المطلوب في الآية هو لله تعالى لا لغيره، وليس في اللغة النظر بمعنى أن يريه فعلا من أفعاله. والثاني: أن النظر إذا أريد به العلمُ، فإنما يُعلَمُ بدليل، وإذا أُطلق فإنما هو الرؤية بالنظر لا غير. والثالث: أنه إذا عُدِّيَ بحرف الجر لا يكون إلا لنظر العين دون سائر محتملاته.

فصل [دليل رؤية الله سبحانه في الآخرة]

وأما الدليل على وجود رؤيته تعالى في الآخرة، فهو السمع المحض الذي لا مجال للعقل فيه، وهو أدلة الكتاب والسنة المتواترة، منها قوله تعالى: (وجوهٌ يومئذ نَاضِرَةٌ إلى ربها ناظِرةٌ) [القيامة:23]، والنظـــر في كتاب الله يرِدُ على وجوه:

منها النظر بمعنى التفكر والاعتبار، مثل قوله تعالى: (أفلا يَنظُرون إلى الإبل كيف خُلقت) [الغاشية:17]، وقوله: (أفلـــم ينظُـــروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيَّناها وما لها من فروج) [ق:6].

ومنها النظر بمعنى الانتظار، ومنه قوله تعالى: (فناظرة بم يَرجِـــعُ المرسَلون) [النمل:35]؛ أي منتظرة.

ومنها الإنظار، وهو الإمهال، كقوله تعالى: (انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مـــن نوركم) [الحديد:13]، أي أمهلونا.

ومنها التَّعَطُّفُ والرحمة، كقوله تعالى: (ولا ينظـــرُ إلـــيهم) [آل عمران:77]، يريد: ولا يتعطَّف عليهم.

ومنها رؤية البصر، كقوله تعالى: (وانظـــرْ إلى العظـــام كيـــف نُنْشِزُهَا) [البقرة:259]، يريد: أُنظُرها بعينك.

والقسم الأول غير جائز، لأن الآخرة ليست بدار اعتبار وتفكر، وكذلك الانتظار لأن ذلك يوجب إضمارا في الظاهر، ونقلُه إلى المجاز بغير دليل، لأن ما ينتظر فيه ليس بمذكور والظاهر يوجب تعلق النظر به تعالى، وكذلك القسم الثالث وهو الإنظار، لأنه لا يجوز أن يقال: قد أنظَرنا ربنا وأمهلنا، وكذلك القسم الآخر الذي هـــو التعطـــف والرحمة لا يجوز أن يقع منا لله تعالى، فلم يبق إلا ما قلناه مـــن رؤيـــة البصر.

ومن الأدلة: الحديث المأثور والخبر المشهور بالنقل المتواتر [عَـــنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً، يَعْنِي الْبَدْرَ، فَقَالَ: "إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَـــذَا الْقَمَرَ لا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِه، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لاَ تُغْلَبُوا عَلَى صَلاة قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا، ثُمَّ قَرَأَ (وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ)."][1]

وهذا الحديث مروي من عدة طرق وألفاظ مختلفة ومعنىً متَّفـــقٍ، ورواه نيف وعشرون نفسا من الصحابة، وذكرهم أهل النقل.

ويدل على الرؤية أيضا قوله تعالى: (للـــذين أحســـنوا الحُســـنى وزيادة) [يونس:26]، جاء في التفسير أنه النظر إلى الله عز وجـــل.[2] وتعلقت المبتدعة في نفي رؤيته تعالى بقوله: (لا تدركه الأبصار وهـــو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير) [الأنعام:103]، وهذا معنـــاه في

---

1 - أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة: بَاب فَضْلُ صَلاة الْعَصْرِ، برقم529، وكتاب التوحيد: بَاب قَوْلِ اللَّه تَعَالَى (وُجُوهٌ يَوْمَئِذ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ)، برقم6999. ومسلم في كتاب المســاجد: بَاب فَضْلِ صَلاتَيِ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ وَالْمُحَافَظَة عَلَيْهِمَا، برقم633. وفي لفظ ابن ماجه عَنْ أَبــي ســعيد قَالَ:" قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّه أَنَرَى رَبَّنَا؟ قَالَ: تَضَامُّونَ فِي رُؤْيَة الشَّمْسِ فِي الظَّهِيرَة فِي غَيْرِ سَحَاب؟ قُلْنَا: لا، قَالَ: فَتَضَارُّونَ فِي رُؤْيَة الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فِي غَيْرِ سَحَاب؟ قَالُوا: لاَ، قَالَ: إِنَّكُمْ لا تَضَارُّونَ فِي رُؤْيَته إِلاَّ كَمَا تَضَارُّونَ فِي رُؤْيَتِهِمَا." سنن ابن ماجه: كتاب المقدمة: بَاب فِيمَا أَنْكَرَت الْجَهْمِيَّةُ، برقم167.

2 - هو تفسير النبي عليه الصلاة والسلام، كما رواه عنه جماعة من الصــحابة، وخرجــه الأئمــة في مصنفاتهم، منهم أحمد برقم18456، ومسلم في كتاب الإيمان: بَاب إِثْبَات رُؤْيَة الْمُؤْمِنِينَ فِي الآخــرَة رَبَّهُمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، برقم181، والترمذي في كتاب صفة الجنة: بَاب مَا جَاءَ فِي رُؤْيَة الرَّبِّ تَبَــارَكَ وَتَعَالَى، برقم2552، وابن ماجه في كتاب المقدمة: بَاب فِيمَا أَنْكَرَت الْجَهْمِيَّةُ، برقم175، كلهم عن صهيب بن سنان الرومي رضي الله عنه. ففي رواية أحمد: قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْــه وَسَــلَّمَ: "إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّة الْجَنَّةَ نُودُوا: يَا أَهْلَ الْجَنَّة إِنَّ لَكُمْ مَوْعدًا عنْدَ اللَّه لَمْ تَرَوْهُ، فَقَالُوا: وَمَا هُوَ؟ أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا وَتُزَحْزِحْنَا عَنِ النَّارِ وَتُدْخلْنَا الْجَنَّةَ؟ قَالَ: فَيُكْشَفُ الْحجَابُ فَيَنْظُرُونَ إِلَيْه، فَوَاللَّه مَا أَعْطَاهُمُ اللَّهُ شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنْهُ، ثُمَّ تَلاَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ)."

الدنيا، لإخباره عز وجل أنه يراه أولياؤه في الآخـــرة، والتنـــاقض في القرآن ممتنع.[1]

فصل [حجبُ رؤية الله تعالى عن الكفار]

فأمَّا مَنْعُ ذلك في الكفار، فلقوله تعالى: (كلاَّ إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) [المطففين:15]، فأخبر أنهم محجوبون عن رؤيته، ولأن نَظَرَ أوليائه إليه من أتم كرامة، وأسمى زُلْفَةٍ ودرجة، وذلك مختص بالمؤمنين دون الكافرين.

قال ابن أبي زيد: "وأن الله تبارك وتعالى يجيء يوم القيامة والمَلَكُ صفًّا صفًّا، لعرض الأمم وحسابها وعقوبتها وثوابهـــا، وتوضع الموازينُ لوزن أعمال العباد، فمن ثقلـــت موازينـــه فأولئك هم المفلحون، ويُؤْتَوْنَ صحائفَهم بأعمالهم، فمن أوتـــي كتابَه بيمينه فسوف يحاسَبُ حسابا يسيرا، ومن أوتـــي كتابَـــه وراء ظهره فأولئك يَصْلَوْن سعيرا."

فصل [إثبات صفة مجيء الله تعالى للفصل بين عباده يوم القيامة]

قال القاضي: وهذا لقوله عز وجل: (وجاء ربُّكَ والمَلَـــكُ صـــفًّا صفًّا) [الفجر:22]، فأثبت نفسه جائيا[2]، ولا معنى لقول من يقول إن المراد به: جاء أمر ربك، لأن هذا إضمارٌ في الخطـــاب يزيلـــه عـــن مفهومه، ويحيله عن ظاهره، لا حاجة بنا إليه، وليس المجـــيء الـــذي أضافه إلى نفسه على سبيل ما يكون منا مـــن الانتقـــال والتحـــرك

---

1 - المنفيُّ في الآية إنما هو الإدراكُ الذي هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، وتأمل قولـــه تعالى: (فَلَمَّا تَرَاءَا الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قال كلاَّ)، فالرؤية ثابتة والإدراك منفيّ.

2 - وفي الصحيح من حديث طويل عن أبي سَعِيد الْخُدْرِيِّ رَضِي اللَّه عَنْه، مرفوعا: "حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْـــقَ إِلاَّ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ أَتَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا". أخرجـــه البخاري في كتاب التفسير: بَاب قَوْلِهِ (إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ)، برقم4305، ومســـلم في كتـــاب الإيمان: بَاب مَعْرِفَةِ طَرِيقِ الرُّؤْيَةِ، برقم183.

والزوال وتفريغ الأماكن وشُغلها، لأن ذلك من صفات الأجسام، والبارئ سبحانه لا يجوز عليه ذَلك، ولكن ليس إذا استحال عليه ذلك وجب صرفُ الكلام عن حقيقته.

فصل [الميزان]

وقوله: (وتوضع الموازين لوزن أعمال العباد) إلى آخر الفصل، فهو قول أئمة السلف وأصحاب الحديث، وكذَّبَت المعتزلةُ والقدريةُ وغيرهما من المبتدعة وأهلِ الأهواء بالميزان، وزعموا أنه لا أصل له.

والذي نذهب إليه إثباتُ ذلك على ما ورد به القرآنُ وصحَّت الآثارُ، ولا ندفعه ولا نعارضه بقياس، قال الله تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) [الأنبياء:47]، وقال: (فمن ثقلت موازينه فأولَئك هم المفلحون) [الأعراف:8]، وقال: (فأما من ثقُلت موازينُه فهو في عيشة راضية وأما من خفَّت موازينُه فأمه هاويَه) [القارعة:6]، والأخبارَ في ذلك كثيرة يعرفها من نظر في الكتب المَصنفة في هذا الباب، ولا حاجة بنا إلى ترك الظواهر وإخراجها عن مفهومها ونقلها عما وُضعت له من غير حجة توجب ذلك.

قال ابن أبي زيد: "وأن الصراط حق يجُوزُه العباد بقدر أعمالهم، فَنَاجُونَ مُتَفَاوِتُونَ في سُرعة النجاة عليه من نار جهنم، وقَوْمٌ أَوْبَقَتْهُم فيها أعمالُهُم."

فصل [الصراط]

قال القاضي: إن الشريعة لا تختلف أن يكون في الآخرة صراطٌ على الحقيقة، وهو غير قول شيوخ المعتزلة: واصل بن عطاء وعَمرو بن عبيد وغيرهما، وقالوا: لا نعرف الصراط إلا الدين، فهو قوله

تعالى: (إهدنا الصراط المستقيم)، ومنهم من قال: الصراطُ في الـدنيا الدينُ، وفي الآخرة طريقُ أهلَ الجنة إلى الجنة، وأهل النار إلى النار.

والذي يذهب إليه أهلُ السُّنَّة وأئمةُ الحديث: أن الصراطَ ثابـتٌ صحيحٌ، وردت به الأخبار، وصحت بـه الروايـات، وأن العبـاد يجُوزونَ عليه، ويتفاوت حالهم في ذلك على حسب أعمـالهم، فمـن المشهور من هذا الباب: ما روي من عدة طرق عَـن الشَّـعْبيِّ عَـنْ مَسْرُوق عَنْ عَائشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّه صَلَّى اَللَّه عَلَيْه وَسَـلَّمَ عَنْ قَوْلَه عَزَّ وَجَلَّ: (يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ) فَأَيْنَ يَكُونُ اَلنَّاسُ يَوْمَئذ يَا رَسُولَ اللَّه؟ فَقَالَ: عَلَى الصِّرَاط.[1]

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعا: "وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَـنَّمَ فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتي أَوَّلَ مَنْ يُجيزُهَا، وَلا يَـتَكَلَّمُ يَوْمَئـذ إلاَّ الرُّسُـلُ، وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئذ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ."[2]

وعَنْ أَبِي سَعيد الْخُدْريِّ في حديث طويل: قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "ثُمَّ يُضْرَبُ الْجسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ وَتَحـلُّ الشَّـفَاعَةُ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، قيلَ: يَا رَسُولَ اللَّه وَمَا الْجسْـرُ؟ قَـالَ: دَحْضٌ مَزِلَّةٌ، فيه خَطَاطيفُ وَكَلاليبُ، وَحَسَكٌ تَكُونُ بنَجْـد فيهَـا شُوَيْكَةٌ يُقَالُ لَهَا السَّعْدَانُ، فَيَمُرُّ الْمُؤْمنُونَ كَطَرْف الْعَيْن وَكَـالْبَرْق وَكَالرِّيحِ وَكَالطَّيْرِ وَكَأَجَاوِيد الْخَيْـلِ وَالرِّكَـاب، فَنَـاجٍ مُسَـلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ، وَمَكْدُوسٌ في نَارِ جَهَنَّمَ."[3]

---

1 - أخرجه مسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار: بَاب فِي الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ وَصِـفَةِ الأَرْضِ يَـوْمَ الْقِيَامَة، برقم2791.

2 - أخرجه البخاري في كتاب التوحيد: بَاب قَوْلِ اللَّه تَعَالَى (وُجُوهٌ يَوْمَئذ نَاضرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَـاظرَةٌ)، برقم7000، ومسلم في كتاب الإيمان: بَاب مَعْرِفَة طَرِيقِ الرُّؤْيَة، برقم182.

3 - أخرجه أحمد برقم10743، ومسلم في كتاب الإيمان: بَاب مَعْرِفَة طَرِيقِ الرُّؤْيَة، برقم183.

وعَنْ عَائشَةَ أَنَّهَا ذَكَرَت النَّارَ فَبكَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: مَا يُبْكيك؟ قَالَتْ: ذَكَرْتُ النَّارَ فَبَكَيْتُ فَهَلْ تَذْكُرُون أَهْليكُمْ يَوْمَ الْقيَامَةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "أَمَّا في ثَلاثَة مَوَاطنَ فَلا يَذْكُرُ أَحَدٌ أَحَدًا: عنْدَ الْميزَان حَتَّى يَعْلَمَ أَيَخفُّ ميزَانُهُ أَوْ يَثْقُلُ، وَعنْدَ الْكتَاب حينَ يُقَالُ: (هَاؤُمُ اقْرَءوا كتَابيَهْ)، حَتَّى يَعْلَمَ أَيْنَ يَقَعُ كتَابُهُ أَفي يَمينه أَمْ في شمَاله أَمْ منْ وَرَاء ظَهْره، وَعنْدَ الصِّرَاط إذَا وُضعَ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ."[1]

قال ابن أبي زيد: "والإيمان بحوض رسول الله صلى الله عليه وسلم تَردُه أمَّتُه، لا يظمأ من شرب منه، ويُذَادُ عنه من بَدَّلَ وغيَّرَ."

فصل [الحوض]

قال القاضي: الأصل في ذلك ورود الأخبار المتواترة، وقد روى إثبات الحوض كثير من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، فعَنْ أَبي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ أَتَى الْمَقْبُرَةَ فَقَالَ: "السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمنينَ وَإنَّا إنْ شَاءَ اللَّهُ بكُمْ لاحقُونَ، وَددْتُ أَنَّا قَدْ رَأَيْنَا إخْوَانَنَا، قَالُوا: أَوَلَسْنَا إخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّه؟

---

1 – أخرجه أحمد برقم24272، وأبو داود في كتاب السنة: بَاب في ذكْر الْميزَان، برقم4755، واللفظ له. وفي لفظ أحمد عَنْ عَائشَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّه هَلْ يَذْكُرُ الْحَبيبُ حَبيبَهُ يَوْمَ الْقيَامَة؟ قَالَ: يَا عَائشَةُ أَمَّا عنْدَ ثَلاث فَلا: أَمَّا عنْدَ الْميزَان حَتَّى يَثْقُلَ أَوْ يَخفَّ فَلا، وَأَمَّا عنْدَ تَطَايُر الْكُتُب فَإمَّا أَنْ يُعْطَى بيَمينه أَوْ يُعْطَى بشمَاله فَلا، وَحينَ يَخْرُجُ عُنُقٌ منَ النَّار فَيَنْطَوي عَلَيْهمْ وَيَتَغَيَّظُ عَلَيْهمْ، وَيَقُولُ ذَلكَ الْعُنُقُ: وُكّلْتُ بثَلاثَة، وُكّلْتُ بثَلاثَة، وُكّلْتُ بثَلاثَة: وُكّلْتُ بمَنْ ادَّعَى مَعَ اللَّه إلَهًا آخَرَ، وَوُكّلْتُ بمَنْ لا يُؤْمنُ بيَوْم الْحسَاب، وَوُكّلْتُ بكُلّ جَبَّار عَنيد، قَالَ: فَيَنْطَوي عَلَيْهمْ وَيَرْمي بهمْ في غَمَرَات، وَلجَهَنَّمَ جسْرٌ أَدَقُّ منَ الشَّعْر وَأَحَدُّ منَ السَّيْف، عَلَيْه كَلاليبُ وَحَسَكٌ يَأْخُذُونَ مَنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالنَّاسُ عَلَيْه كَالطَّرْف وَكَالْبَرْق وَكَالرِّيح وَكَأَجَاويد الْخَيْل وَالرّكَاب، وَالْمَلائكَةُ يَقُولُونَ: رَبِّ سَلّمْ، رَبِّ سَلّمْ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُسَلَّمٌ، وَمُكَوَّرٌ في النَّار عَلَى وَجْهه."

وألفاظ هذه الأحاديث التي أوردتها في باب الصراط، ليست هي نفس ألفاظ كتاب القاضي، ما عدا الحديث الأول والأخير، وإنما أبدلتها بما يقاربها من الصحيح لضعف طريقها، أو لعدم الوقوف عليها في مشهور كتب السنة، وفي الصحيح غنية.

قَالَ: أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ، فَقَالُوا: كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلاً لَهُ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرَيْ خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ، أَلا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، أَلا لَيُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، أُنَادِيهِمْ: أَلا هَلُمَّ، فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا."[1]

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِي اللَّه عَنْه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ قَالَ: "مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي."[2]

وقَالَ عَبْدُ اللَّه بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الْوَرِقِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلا يَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا."[3]

وعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ قَالَ: "مِثْلُ مَا بَيْنَ نَاحِيَتَيْ حَوْضِي مِثْلُ مَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَصَنْعَاءَ، أَوْ مِثْلُ مَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَعُمَانَ"[4].

---

1 – أخرجه مالك في الموطأ: كتاب الطهارة: بَاب جَامِعِ الْوُضُوءِ، برقم60، وأحمد برقم7933، ومسلم في كتاب الطهارة: بَاب اسْتِحْبَاب إِطَالَة الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ فِي الْوُضُوءِ، برقم249، واللفظ له، وابن ماجه في كتاب الزهد: بَاب ذِكْرِ الْحَوْضِ، برقم4361.

2 – أخرجه البخاري في كتاب الجمعة: بَاب فَضْلِ مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ، برقم1138، ومسلم في كتاب الحج: بَاب مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّة، برقم1391.

3 – أخرجه البخاري في كتاب الرقاق: بَاب فِي الْحَوْضِ وَقَوْلِ اللَّه تَعَالَى (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)، برقم6208، ومسلم في الفضائل: بَاب إِثْبَات حَوْضِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ وصفاته، برقم2292.

4 – أخرجه أحمد، برقم11954، ومسلم في كتاب الفضائل: بَاب إِثْبَات حَوْضِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ وَصِفَاتِهِ، برقم2303، وابن ماجه في كتاب الزهد: بَاب ذِكْرِ الْحَوْضِ، برقم4359، واللفظ له.

والمعتزلة يكذبون بالحوض، ومنهم من يكذب به جملة.

قال ابن أبي زيد رحمه الله تعالى: "وأن الإيمانَ قولٌ باللسان، وإخلاصٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح، يزيد بزيادة الأعمال، وينقُص بنَقصِهَا، فيكون فيها النقصُ وبها الزيادة، ولا يَكمُلُ قولُ الإيمان إلا بالعمل."

فصل [الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقُص]

قال القاضي رحمه الله تعالى: هذا الذي قاله هو مذهب أهل السنة والسلف الصالح، والذي يدل على أن اعتقاد القلب وإخلاصه إيمان: أن الإيمان في اللغة التصديق، قال الله تعالى: (وما أنت بمؤمن لنا) [يوسف:17]؛ أي مصدق لنا، وقال: (يقولون آمنا بالله) [النور:47]؛ أي صدقنا به.

ثم القول باللسان إيمان إذا قُصد به التعبير عما في القلب، فإن لم يقارنه ذلك لم يكن إيمانا، لأنه حينئذ يكون حكاية لكلام الغير، أو لغوا وعبثا. وكذلك العمل بالجوارح الصادر عن تصديق القلب، على ما روي في الحديث، وجاء في تفسير قوله تعالى: (وما كان الله ليضيع إيمانكم) [البقرة:143]؛ أي صلاتكم إلى بيت المقدس.[1]

إلا أن زيادته بالطاعة ونقصانه بالمعصية، لا يبلُغُ به نقصانَ ارتفاعٍ بالجملة حتى ينتفي اسمُه وحكمُه، فيكون مَنْ بِه التصديقُ مقارناً للمعاصي بالجوارح كافرا؛ لأنه يسمى إيمانا لما يَشبه التصديق، فلا

---

1 – قال البخاري في كتاب الإيمان من صحيحه: "بَاب الصَّلَاةُ مِنَ الإِيمَان، وَقَوْلُ اللَّه تَعَالَى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضيعَ إِيمَانَكُمْ) يَعْنِي صَلَاتَكُمْ عِنْدَ الْبَيْت. وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا وُجِّهَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ إِلَى الْكَعْبَة قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّه كَيْفَ بِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ مَاتُوا وَهُمْ يُصَلُّونَ إِلَى بَيْت الْمَقْدس؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضيعَ إِيمَانَكُمْ) الْآيَة. أخرجه أحمد، برقم3239، والترمذي في كتاب تفسير القرآن: بَاب وَمِنْ سُورَة الْبَقَرَة، برقم2964، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وأبو داود في كتاب السنة: بَاب الدَّلِيلِ عَلَى زِيَادَةِ الإِيمَان وَنُقْصَانه، برقم4680، والدارمي في كتاب الصلاة: بَاب فِي تَحْوِيلِ الْقِبْلَة مِنْ بَيْت الْمَقْدس إِلَى الْكَعْبَة، برقم1235.

يجب أن يرتفع بارتفاعه. وعلى القول الذي يقول: يريد بـه نقـص الكمال دون إحباط الأعمال، لأن ذلك لا يكون إلا بانتفاء التصديق.

قال ابن أبي زيد: "ولاَ قَولَ وعَمَلَ إلا بِنِيَّة."

فصل [إنما الأعمال بالنية]

قال القاضي: هذا لقوله تعالى: (وما أُمرُوا إلا ليَعبدوا الله مخلصين له الدين) [البينة:5]، فنفى أن يكون مـا لم يُخلَـصْ لـه عبـادةً، والإخلاص هو القصد إليه بالفعل، وقال تعالى: (أولئك الذين يعلـمُ الله ما في قلوبهم فأعرِضْ عنهم وعظْهم) [النسـاء:63]، فـأمر أن لا يُلتفَتَ إلى ما يقولونه بألسنتهم إذْ في قلوبهم خلافُه، فـدَلَّ علـى أن المُعَوَّلَ على النية دون اللسان.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "إنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّات، وَإنَّمَـا لكُلِّ امْرئ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هجْرَتُهُ إلَى دُنْيَا يُصيبُهَا أَوْ إلَى امْرَأَة يَنْكحُهَا فَهجْرَتُهُ إلَى مَا هَاجَرَ إلَيْه."[1]، فـربط الأعمـال بالنيـات، ومفهوم هذا أن الانتفاع بالأعمال والاعتداد بها يكون بالنيـة، وأن النية هي عماد الأعمال، كقولهم: إنما الطائر بجناحيه، وإنمـا الرعيـة بإمامها، يريدون أن ذلك هو عمادها، وكذلك قولهم: "إنما الأعمـال بخواتيمها".[2]

---

1 - أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي: بَاب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ، برقم1. ومسلم في كتاب الإمارة: بَاب قَوْله صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّة وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فيه الْغَزْوُ وَغَيْرُهُ منَ الأَعْمَال، برقم1907.

2 - هذه العبارة هي جزء من الحديث الصحيح في مسند أحمد، برقم22328، وفي البخاري: كتـاب القدر: بَاب الْعَمَلُ بالْخَوَاتيم، برقم6233، وفي كتاب الرقاق: بَاب الأَعْمَالُ بالْخَوَاتيم وَمَا يُخَافُ منْهَا، برقم6128، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْد قَالَ: قَالَ: قَالَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "إنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ فيمَا يَـرَى النَّاسُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّة وَإنَّهُ لَمنْ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ فيمَا يَرَى النَّاسُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ وَهُوَ منْ أَهْلِ الْجَنَّـة، وَإنَّمَا الأَعْمَالُ بخَوَاتيمهَا".

قال ابن أبي زيد: "ولا قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة."

فصل [وجوب موافقة العمل للسُّنة]

قال القاضي: هذا لقوله تعالى: (فلْيَحْذَرِ الذين يخالفون عن أمره أن تصيبَهم فتنةٌ أو يُصيبَهم عذاب أليم) [النور:63]، فتوَعَّد على مخالفة أوامره، وقال: (الذين يتَّبعون الرسول النبيَّ الأمِّي) [الأعراف:157]، وقال: (وما آتاكم الرسولُ فخُذوه) [الحشر:7]، وقال الْعِرْبَاضُ بْنُ سَارِيَةَ: صَلَّى بنَا رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعَظَنَا مَوْعظَةً بَليغَةً ذَرَفَتْ منْهَا الْعُيُونُ، وَوَجلَتْ منْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ قَائلٌ: يَا رَسُولَ اللَّه كَأَنَّ هَذه مَوْعظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إلَيْنَا؟ فَقَالَ: أُوصيكُمْ بتَقْوَى اللَّه وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَة وَإنْ عَبْدًا حَبَشيًّا، فَإنَّهُ مَنْ يَعشْ منْكُمْ بَعْدي فَسَيَرَى اخْتلافًا كَثيرًا، فَعَلَيْكُمْ بسُنَّتي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْديِّينَ الرَّاشدينَ، تَمَسَّكُوا بهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّوَاجذ، وَإيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُور فَإنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بدْعَةٌ، وَكُلَّ بدْعَة ضَلاَلَةٌ"[1].

فثبت بذلك أن القول والعمل يجب أن يكون معروضا على السنة، فما وافقها منه فهو المطلوب، وما خالفها منه لم يُلتفَتْ إليه وكان معصية.

1 - سُقتُ الحديث بطوله لزيادة البيان، ولم يذكر الشارح إلا بعضه. وقد أخرجه أحمد برقم16695، والترمذي في كتاب العلم: بَاب مَا جَاءَ في الأَخْذ بالسُّنَّة وَاجْتنَاب الْبدَع، برقم2676، وأبو داود في كتاب السنة: بَاب في لُزُوم السُّنَّة، برقم4607، واللفظ له، وابن ماجه في كتاب المقدمة: بَاب اتِّبَاعِ سُنَّة الْخُلَفَاء الرَّاشدينَ الْمَهْديِّينَ، برقم34، والدارمي في كتاب المقدمة: بَاب اتِّبَاعِ السُّنَّةِ، برقم95. وصححه الألباني في صحيح الجامع، برقم2549.

قال ابن أبي زيد: "وأنه لا يُكَفَّرُ أحدٌ بذنب من أهل القبلة."

فصل [لا يُكَفَّرُ أهلُ القبلة بفعل الكبائر]

قال القاضي عبدُ الوهاب: وهذا كما قال، فالمذنبون من أهل الملة مؤمنون مذنبون، ولا يخرجون بذنوبهم عن الإسلام ولا عن الإيمان، ولا تُحبط ذنوبُهم إيمانَهم، هذا قولُ أئمة السنة وسلف الأمة، وقالت الخوارج: إن كل ذنب كُفْرٌ يخرج به صاحبُه من الإسلام، وقالت المعتزلة: إن الكبائر يخرج بها صاحبها من الإيمان إلى منزلة بين المنزلتين، لا يسمى مؤمنا ولا كافرا، وقال بعضهم يسمى منافقا.

والذي يدل عليه الدليل أن اسم الإيمان لايزول عنه بتفسيقه، وأن فسقَه لا يُخرِجُه عن كونه مُصَدِّقا بالله وبرسوله وكتُبه وشرائعه، وعن اعتقاده، لكون ما ركبه إثما ومعصية.

قال ابن أبي زيد: "وأن الشهداءَ أحياءٌ عند ربهم يُرزَقون، وأرواحُ أهل السعادة باقيةٌ ناعمة إلى يوم يُبعثون، وأرواحُ أهل الشقاوة معذَّبةٌ إلى يوم الدين."

فصل [بقاء الروح بعد مفارقتها البَدَنَ بالموت في عالم الأرواح، إما في العذاب الأليم وإما في النعيم المقيم]

قال القاضي: هذا لقول الله تعالى: (ولا تحسبن الذين قُتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياءٌ عند ربهم يُرزَقون) [آل عمران:169]، وهذا نص يقطع عذر كل تأويل[1].

1 - أخرج أحمد، برقم2384، وأبو داود في كتاب الجهاد: بَاب فِي فَضْلِ الشَّهَادَةِ، برقم2520، واللفظ له، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأُحُد جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ تَرِدُ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ تَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا، وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ مُعَلَّقَة فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طِيبَ مَأْكَلِهِمْ وَمَشْرَبِهِمْ وَمَقِيلِهِمْ قَالُوا: مَنْ يُبَلِّغُ إِخْوَانَنَا عَنَّا أَنَّا أَحْيَاءٌ فِي الْجَنَّةِ نُرْزَقُ لِئَلاَّ يَزْهَدُوا فِي الْجِهَادِ وَلاَ يَنْكُلُوا عِنْدَ الْحَرْبِ، فَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: أَنَا أُبَلِّغُهُمْ عَنْكُمْ، قَالَ:

وقد تواتر الخبرُ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنَّ أَرْوَاحَ الشُّهَدَاءِ فِي طَيْرٍ خُضْرٍ تَعْلُقُ مِنْ ثَمَرِ الْجَنَّةِ أَوْ شَجَرِ الْجَنَّةِ"[1]، وروى مَالِك عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ الأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَيْرٌ يَعْلَقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَرْجِعَهُ اللَّهُ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ"[2]، وعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، يُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[3]، وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَكَ قَتْلَى بَدْرٍ ثَلاثًا ثُمَّ أَتَاهُمْ فَقَامَ عَلَيْهِمْ فَنَادَاهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَامٍ، يَا أُمَيَّةَ بْنَ خَلَفٍ، يَا عُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ، يَا شَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ، أَلَيْسَ قَدْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟ فَإِنِّي قَدْ وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِي رَبِّي حَقًّا، فَسَمِعَ عُمَرُ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَسْمَعُوا وَأَنَّى يُجِيبُوا وَقَدْ جَيَّفُوا، قَالَ: وَالَّذِي

فَأَنْزَلَ اللَّهُ: (وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) إِلَى آخِرِ الآيَةِ." وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم5205.

1 - أخرجه الترمذي في كتاب فضائل الجهاد: بَاب مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الشُّهَدَاءِ، برقم1641، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وابن ماجه في كتاب ما جاء في الجنائز: بَاب مَا جَاءَ فِيمَا يُقَالُ عِنْدَ الْمَرِيضِ إِذَا حُضِرَ، برقم1448. وصححه الألباني في صحيح الجامع، برقمي1559و1560.

2 - أخرجه مالك في كتاب الجنائز: بَاب جَامِعِ الْجَنَائِزِ، برقم566، واللفظ له، وأحمد برقم15365، والنسائي في كتاب الجنائز: أَرْوَاحُ الْمُؤْمِنِينَ، برقم2073، وابن ماجه في كتاب الزهد: بَاب ذِكْرِ الْقَبْرِ وَالْبِلَى، برقم4325. وصححه الألباني في صحيح الجامع، برقم2373.

3 - أخرجه مالك في كتاب الجنائز: بَاب جَامِعِ الْجَنَائِزِ، برقم564، والبخاري في كتاب الجنائز: بَاب الْمَيِّتِ يُعْرَضُ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ، برقم1313، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: بَاب عَرْضِ مَقْعَدِ الْمَيِّتِ مِنَ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ عَلَيْهِ وَإِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَالتَّعَوُّذِ مِنْهُ، برقم2866.

نَفْسي بيَده مَا أَنْتُمْ بأَسْمَعَ لمَا أَقُولُ منْهُمْ وَلَكـنَّهُمْ لا يَقْـدرُونَ أَنْ يُجيبُوا، ثُمَّ أَمَرَ بهِمْ فَسُحبُوا فَأُلْقُوا في قَليب بَدْر"[1].

قال ابن أبي زيد: "وأن المؤمنين يُفتَنـون فـي قبُـورهم ويُسألون، (يُثَبِّتُ الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة)."

فصل [إثباتُ فتنة القبر وعذابه ونعيمه][2]

قال القاضي: هذا الذي قاله هو قول أئمة الحـديث والسـلف الصالح من الأمة، من إثبات عذاب القبر ومساءلة منكـر ونكـير، وإحياء الموتى في قبورهم، ورد أرواحهم إلى أجسادهم، وقد دل على ذلك القرآن، وتواترت به الأخبار، وكثرت فيـه الروايـات عـن السلف، وأنكرت المعتزلة وغيرهم من المبتدعة جميع ذلك، ومنهم من أجازه ولم يقطع.

فإنما يدل على جواز عذاب القبر في الجملة خلافا لقول من يدعي استحالة وامتناع وقوعه، كلام له من وجه يقتضي ذلك فيه، ووجوه الإحالة ليست معقولة، مثل نقض الأدلة وقلب الحقـائق، وخـروج الأمور عما هي به، وتجويز عذاب القبر لا يقتضي شيئا من ذلك، ولا يمتنع بالسمع، لأن السمعَ واردٌ على ما سنبينه، ولا فيه نقضُ عـادة وخروجُ الصانع جل ثناؤه عن الحكمة، ولا فسادٌ في التكليف، فلـمْ يَبْقَ وجهٌ لأجله يقطع على انتفائه، وإذا كان كذلك وجب جوازه.

1 – أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: بَاب عَرْضِ مَقْعَدِ الْمَيِّتِ مِنَ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ عَلَيْهِ وَإِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَالتَّعَوُّذِ مِنْهُ، برقم2875.

2 – ألف الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ) في هذه المسألة كتاب "إثبات عـذاب القبر"، ساق فيه الأدلة الوافية على ذلك، ونشرته دار الفرقان بالأردن، بتحقيق شرف محمود القضاة.

فأما الكلام على من أجاز عذاب القبر ولم يقطع به، فهو أن يورِدَ التوقيفُ على ذلك ليسقط فيه التحديد، والذي يدل عليه من الكتاب قوله تعالى: (النار يُعرضُون عليها غُدُوًّا وعشيا ويوم تقوم الساعة أَدخلوا آل فرعون أشدَّ العذاب) [غافر:46]، فأخبرأهم يُعرضون علَى النار غدوة وعشية، وأن هذا أهون من العذاب الذي يصيرون إليه يوم القيامة، فلا يخلو أن يكون هذا العَرْضُ حالَهم في الدنيا أو في القبور أو في القيامة، ولا يجوز أن يكون في الدنيا لأنهم على النار وهم أحياء، ولا يجوز أن يكون أراد يوم القيامة لأمرين: أحدهما أنه ليس في القيامة غُدُوّ وعَشِيٌّ، والآخر أنه فصل بين حالتي العذاب وأخبر أنها في القيامة أشدُّ من هذه الحال التي يكون فيها غُدُوّ وعَشيّ، فدل على أحد الحالين غيرُ الأخرى، وإذا بطل أن يكون المرادَ حالَ الحياة في الدنيا أو يومَ القيامة، لم يبقَ إلا أن يكون المرادُ حالَ كونهم في القبور، وإذا ثبت بذلك عذابُ الكفار في قُبورهم، ثبتَ تنعيمُ المؤمنين فيها، لأنَّ أحدًا لم يُفرِّقْ بَيْنَ الأمرين.

وقوله تعالى: (يُثبِّتُ اللهُ الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الاخرة) [إبراهيم:27]، والإجماعُ من المفسرين في جميع الأعصار: أنه التثبيت عند المساءلة[1]، وتدل عليه الأخبار المشهورة عن النبي صلى الله عليه وسلم في إثبات عذاب القبر والمساءلة، وأن منكرا ونكيرا يدخلان على الميت في قبره، [فعَنْ أَبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّمَ: إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ، أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ، أَتَاهُ

---

1 - أخرج البخاري في كتاب الجنائز: بَاب مَا جَاءَ في عَذَاب الْقَبْر، برقم1303، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: بَاب عَرْضِ مَقْعَد الْمَيِّت مِنَ الْجَنَّةَ أَو النَّار عَلَيْه وَإِثْبَات عَذَاب الْقَبْر وَالتَّعَوُّذ منْهُ، برقم2871، وغيرهما، واللفظ لمسلم، عَنِ الْبَرَاءَ بْن عَازبَ عَن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ قَالَ: (يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذينَ آمَنُوا بالْقَوْل الثَّابت) قَالَ: نَزَلَتْ في عَذَاب الْقَبْر، فَيُقَالُ لَهُ مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ رَبِّيَ اللَّهُ وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ، فَذَلكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابت في الْحَيَاة الدُّنْيَا وَفي الآخرَة).

مَلَكَان أَسْوَدَان أَزْرَقَان يُقَالُ لأَحَدهمَا الْمُنْكَـرُ، وَالآخَـرُ الـنَّكيرُ، فَيَقُولاَن: مَا كُنْتَ تَقُولُ في هَذَا الرَّجُل؟ فَيَقُولُ: مَا كَانَ يَقُولُ: هُـوَ عَبْدُ اللَّه وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولاَن: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا، ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ في قَبْره سَـبْعُونَ ذرَاعًا في سَبْعينَ ثُمَّ يُنَوَّرُ لَهُ فيه، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: نَمْ، فَيَقُولُ: أَرْجعُ إِلَـى أَهْلي فَأُخْبرُهُمْ، فَيَقُولاَن: نَمْ كَنَوْمَة الْعَرُوس الَّذي لا يُوقظُهُ إِلا أَحَبُّ أَهْله إِلَيْه، حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ منْ مَضْجَعه ذَلكَ، وَإِنْ كَانَ مُنَافقًـا قَـالَ: سَمعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ فَقُلْتُ مثْلَهُ، لاَ أَدْري، فَيَقُولاَن: قَدْ كُنَّا نَعْلَـمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلكَ، فَيُقَالُ للأَرْض: الْتَئمي عَلَيْه، فَتَلْتَئمُ عَلَيْه فَتَخْتَلـفُ فيهَا أَضْلاعُهُ، فَلا يَزَالُ فيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ منْ مَضْجَعه ذَلكَ".[1]

وأخرج الإمام أحمد عَن الْبَرَاء بْن عَازب قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ إِلَى جنَازَة فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّـه عَلَيْه وَسَلَّمَ عَلَى الْقَبْر وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ كَأَنَّ عَلَى رُءوسنَا الطَّيْرَ وَهُـوَ يُلْحَدُ لَهُ، فَقَالَ أَعُوذُ باللَّه منْ عَذَاب الْقَبْر، ثَلاثَ مرَار، ثُمَّ قَـالَ: إنَّ الْمُؤْمنَ إِذَا كَانَ في إِقْبَال منَ الآخرَة وَانْقطَاع منَ الدُّنْيَا تَنَزَّلَتْ إِلَيْـه الْمَلائكَةُ كَأَنَّ عَلَى وُجُوههمُ الشَّمْسَ، مَعَ كُلِّ وَاحد كَفَنٌ وَحَنُـوطٌ، فَجَلَسُوا منْهُ مَدَّ الْبَصَر حَتَّى إِذَا خَرَجَ رُوحُهُ صَلَّى عَلَيْه كُلُّ مَلَك بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْض وَكُلُّ مَلَك في السَّمَاء، وَفُتحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّـمَاء لَيْسَ منْ أَهْل بَاب إِلا وَهُمْ يَدْعُونَ اللَّهَ أَنْ يُعْرَجَ برُوحه منْ قـبَلهمْ،

---

1 – لم يورد القاضي هذا الحديث في شرحه، بل ذكر معناه، فسقته بطوله. وقد أخرجه ابن حبـان في صحيحه:386/7، في باب: ذكر الإخبار عن اسم الملكين اللذين يسألان الناس في قبـورهم ثبتنـا الله بتفضله لسؤالهما في ذلك الوقت، برقم3117، والترمذي في كتاب الجنائز: بَاب مَا جَاءَ فـي عَـذَاب الْقَبْر، برقم1071، واللفظ له، وقال: وَفي الْبَاب عَنْ عَليٍّ وَزَيْد بْن ثَابت وَابْن عَبَّاس وَالْبَرَاء بْن عَازب وَأَبي أَيُّوبَ وَأَنَس وَجَابر وَعَائشَةَ وَأَبي سَعيد، كُلُّهُمْ رَوَوْا عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ فـي عَـذَاب الْقَبْر، وحَديث أَبي هُرَيْرَةَ حَديثٌ حَسَنٌ غَريبٌ. وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة:416/2، برقم864، وقالَ الألباني في تعليقه عليه: "إسناده حسن كما بينته في الصحيحة، وقد أخرجـه الآجـري أيضـا." وكذلك حسنه في صحيح الجامع، برقم724.

فَإِذَا عُرِجَ بِرُوحِه قَالُوا: رَبِّ عَبْدُكَ فُلانٌ، فَيَقُــولُ: أَرْجِعُــوهُ فَــإِنِّي عَهِدْتُ إِلَيْهِمْ أَنِّي مِنْهَا خَلَقْتُهُمْ وَفِيهَا أُعِيدُهُمْ وَمِنْهَا أُخْــرِجُهُمْ تَــارَةً أُخْرَى، قَالَ: فَإِنَّهُ يَسْمَعُ خَفْقَ نِعَالِ أَصْحَابِه إِذَا وَلَّوْا عَنْهُ، فَيَأْتِيه آتٍ فَيَقُولُ: مَنْ رَبُّكَ، مَا دِينُكَ، مَنْ نَبِيُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللَّــهُ، وَدِينِــيَ الإِسْلامُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ، فَيَنْتَهِرُهُ فَيَقُــولُ: مَــنْ رَبُّكَ، مَا دِينُكَ، مَنْ نَبِيُّكَ؟ وَهِيَ آخِرُ فِتْنَةٍ تُعْرَضُ عَلَــى الْمُــؤْمِنِ، فَذَلِكَ حِينَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: (يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّــذِينَ آمَنُــوا بِــالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ)، فَيَقُولُ: رَبِّــيَ اللَّــهُ، وَدِينِــيَ الإِسْلامُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ، فَيَقُولُ لَهُ: صَدَقْتَ، ثُمَّ يَأْتِيه آتٍ حَسَنُ الْوَجْه طَيِّبُ الرِّيحِ حَسَنُ الثِّيَابِ فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بِكَرَامَةٍ مِنَ اللَّه وَنَعِيمٍ مُقِيمٍ، فَيَقُولُ: وَأَنْتَ فَبَشَّرَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ، مَــنْ أَنْــتَ؟ فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحُ، كُنْتَ وَاللَّه سَرِيعًا فِي طَاعَةِ اللَّه، بَطِيئًــا عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّه، فَجَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ مِنَ الْجَنَّةِ وَبَــابٌ مِنَ النَّارِ فَيُقَالُ: هَذَا كَانَ مَنْزِلَكَ لَوْ عَصَيْتَ اللَّهَ أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِه هَذَا، فَإِذَا رَأَى مَا فِي الْجَنَّةِ قَالَ: رَبِّ عَجِّلْ قِيَامَ السَّاعَةِ كَيْمَا أَرْجِعَ إِلَــى أَهْلِي وَمَالِي، فَيُقَالُ لَهُ اسْكُنْ.

وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِــنَ الآخِــرَةِ نَزَلَتْ عَلَيْه مَلائِكَةٌ غِلاظٌ شِدَادٌ فَانْتَزَعُوا رُوحَهُ كَمَا يُنْتَزَعُ السَّــفُّودُ الْكَثِيرُ الشُّعَبِ مِنَ الصُّوفِ الْمُبْتَلِّ، وَتُنْزَعُ نَفْسُهُ مَعَ الْعُرُوقِ فَيَلْعَنُــهُ كُلُّ مَلَكٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَكُلُّ مَلَكٍ فِي السَّمَاءِ، وَتُغْلَقُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَابٍ إِلا وَهُمْ يَدْعُونَ اللَّهَ أَنْ لا تَعْرُجَ رُوحُهُ مِنْ قِبَلِهِمْ، فَإِذَا عُرِجَ بِرُوحِه قَالُوا: رَبِّ فُلانُ بْنُ فُــلانٍ عَبْــدُكَ، قَــالَ: أَرْجِعُوهُ فَإِنِّي عَهِدْتُ إِلَيْهِمْ أَنِّي مِنْهَا خَلَقْتُهُمْ وَفِيهَا أُعِيــدُهُمْ وَمِنْهَــا أُخْرِجُهُمْ تَارَةً أُخْرَى، قَالَ فَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ خَفْقَ نِعَالِ أَصْحَابِه إِذَا وَلَّــوْا

عَنْهُ، قَالَ: فَيَأْتيه آت فَيَقُولُ: مَنْ رَبُّكَ، مَا دينُكَ، مَنْ نَبيُّكَ؟ فَيَقُولُ: لا أَدْري، فَيَقُولُ: لاَ دَرَيْتَ وَلا تَلَوْتَ، وَيَأْتيه آت قَبيحُ الْوَجْه قَبيحُ الثِّيَاب مُنْتنُ الرِّيح فَيَقُولُ: أَبْشرْ بهَوَان منَ اللَّه وَعَذَاب مُقيم، فَيَقُولُ: وَأَنْتَ فَبَشَّرَكَ اللَّهُ بالشَّرِّ، مَنْ أَنْتَ؟ فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الْخَبيثُ، كُنْتَ بَطيئًا عَنْ طَاعَة اللَّه، سَريعًا في مَعْصيَة اللَّه، فَجَزَاكَ اللَّهُ شَرًّا، ثُمَّ يُقَيَّضُ لَهُ أَعْمَى أَصَمُّ أَبْكَمُ في يَده مرْزَبَةٌ لَوْ ضُربَ بهَا جَبَلٌ كَانَ تُرَابًا، فَيَضْربُهُ ضَرْبَةً حَتَّى يَصيرَ تُرَابًا ثُمَّ يُعيدُهُ اللَّهُ كَمَا كَانَ فَيَضْربُهُ ضَرْبَةً أُخْرَى فَيَصيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهُ كُلُّ شَيْء إلا الثَّقَلَيْن. قَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازب: ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ منَ النَّار، وَيُمَهَّدُ منْ فُرُش النَّار."[1]

وعَنْ عَبْداللَّه بْن عُمَرَ رَضي اللَّه عَنْهمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ قَالَ: "إنَّ أَحَدَكُمْ إذَا مَاتَ عُرضَ عَلَيْه مَقْعَدُهُ بالْغَدَاة وَالْعَشيِّ، إنْ كَانَ منْ أَهْل الْجَنَّة فَمنْ أَهْل الْجَنَّة، وَإنْ كَانَ منْ أَهْل النَّار فَمنْ أَهْل النَّار، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقيَامَة."[2]

ومن المشهور أيضا: عَن ابْن عَبَّاس قَالَ: مَرَّ النَّبيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ بقَبْرَيْن فَقَالَ: "إنَّهُمَا لَيُعَذَّبَان وَمَا يُعَذَّبَان في كَبير، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لا يَسْتَترُ منَ الْبَوْل، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشي بالنَّميمَة، ثُمَّ أَخَذَ

1 - سُقتُ هذا الحديث بطوله، وقد نثر القاضي في المسألة بعض معانيه بألفاظ مختلفة، يجمعها هذا اللفظ، وهو في مسند الإمام أحمد برقم18140، ورقم18063، وفي شعب الإيمان، للبيهقي:356/1، وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد:50/3): "هو في الصحيح وغيره باختصار، رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح"، وصححه الألباني في صحيح الجامع، برقم1676.

2 - متفق عليه، وتقدم تخريجه في مسألة بقاء الروح بعد مفارقتها البَدَنَ بالموت في عالم الأرواح.

جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ فَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا."[1]

قال ابن أبي زيد: "وأنَّ على العباد حَفَظَةً يكتبون أعمالهم، ولا يَسْقُطُ شيءٌ من ذلك عن علم ربهم."

فصل [الإيمان بالملائكة الحَفَظَةِ الكاتبين]

قال القاضي: هذا لقوله تعالى: (وإن عليكم لحافظين كراما كاتبين يعلمون ما تفعلون) [الإنفطار:10]، وقوله: (ما يلفظُ من قول إلا لديه رقيب عتيد) [ق:18]، والأخبار في ذلك متظاهرةٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم والسلف، وقالوا في تأويل قوله تعالى: (إن قرآن الفجر كان مشهودا) [الإسراء:78]: تشهده ملائكة الليل وملائكة النهار[2].

قال ابن أبي زيد: "وأن ملك الموت يقبض الأرواح بإذن ربه."

فصل [ملكُ الموت مُوكَّلٌ بقبض أرواح جميع الخلق بإذن الله]

قال القاضي: إعلم أنه لا خلاف بين الناس أن مَلَك الموت يقبض الأرواح بإذن ربه، وأنه يقبض أرواح بني آدم، وعليه دلَّ قوله تعالى: (قل يتوفاكم ملك الموت الذي وُكِّل بكم) [السجدة:11]، ولا ينفي هذا قوله تعالى: (اللهُ يَتَوَفَّى الأنفسَ حين موهّا) [الزمر:42]، وقوله:

---

1 - أخرجه البخاري في كتاب الوضوء: بَاب مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبَوْلِ، برقم215، وكتاب الجنائز: بَاب الْجَرِيد عَلَى الْقَبْرِ، برقم1295، ومسلم في كتاب الطهارة: بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى نَجَاسَةِ الْبَوْلِ وَوُجُوبُ الاسْتِبْرَاء مِنْهُ، برقم292.

2 - أخرَجَ البخاري في كتاب تفسير القرآن: بَاب قَوْله (إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا)، برقم4440، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة: بَاب فَضْلِ صَلَاة الْجَمَاعَة وَبَيَان التَّشْدِيد فِي التَّخَلُّف عَنْهَا، برقم649، وغيرهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِي اللَّه عَنْه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهَ عَلَيْه وَسَلَّمَ قَالَ: فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ عَلَى صَلَاة الْوَاحِد خَمْسٌ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً، وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ اقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: (وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا).

﴿وهوالذي يتوفاكم بالليل﴾ [الأنعام:60]؛ لأن معنى هذا أنه هو الذي يَخلُق إماتتنا بأن يُوَلِّي ملَكَ الموت قبض أرواحنا، وإنما الخلاف في سائر الخلق، فذهب قوم إلى أن البهائم وسائر الحيوان يقبض أرواحَها أعوانُ مَلَك الموت، والذي عليه الجمهور أن ملَك الموت يقبض أرواح جميع الخلق بنفسه.

قال ابن أبي زيد: "وأنَّ خيرَ القرون القرنُ الذين رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وآمنوا به، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم."

فصل [خير الناس قرنُ الصحابة رضي الله عنهم]

قال القاضي: هذا الذي قاله لا خلاف فيه في الجملة، ثم الذي يدل عليه: إجماع الأمة ونصوص القرآن والسنة على فضيلة السّبْقِ والترجيح بالتقدم، فن ذلك قوله تعالى: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار﴾ [التوبة:7]، وقوله: ﴿والسابقون السابقون أولئك المقرَّبون﴾ [الواقعة:10]، وقوله: ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبلِ الفتح وقاتَل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعدُ وقاتَلوا وكُلاًّ وَعَدَ الله الحسنى والله بما تعملون خبير﴾ [الحديد:10]، وما اشتهر من الصحابة من اعتقاد الفضيلة بالسابقة ومُقَدَّم الإيمان والهجرة، وأنهم إذا عَدُّوا فضائل الفاضل ومحاسنَه ذكروا هجرته وسابقتَه، ويدلُّك على فضل السابق على المتأخر: تسميته تعالى لمن جاء بعدهم بأنهم تابعون، وترتيبه إياهم بقوله: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان﴾ وقوله: ﴿والذين جاؤوا من بعدهم﴾، ويدل عليه الخبرالمشهور، وهو قوله صَلَّى اللَّه

عَلَيْه وَسَلَّمَ: "خَيْرُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ."[1]

قال ابن أبي زيد: "وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم أجمعين."

فصل [أفضل الصحابة: الخلفاء الراشدون، رضي الله عنه]

قال القاضي: فأما ما تواترت به الأخبار في فضل أبي بكر رضي الله عنه، فمن أكبرها وأقواها: تقديمه إياه صلى الله عليه وسلم للصلاة بالناس، وذلك يفيد فضيلةً على جميعهم، لأنه لو كان في الأمة مُسَاو له في الفضل أو مقارن لمترلته لم يقل صلى الله عليه وسلم: "وَيَأْبَى اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إلاَّ أَبَا بَكْرٍ"[2]، لأن هذا لا يقال عمن له مُساوٍ ومماثل في فضله، ولأنه يعلم أن الأمة تعتقد أنه لا يقدم عليها في ذلك المقام وذلك الفرض إلا من هو الأفضل والأحق بالتقديم، فإن تقديمه مفضولا على فاضل خلاف لما شرعه وأمر به، ونقص للفاضل من حظه، وبخس له ما يستحقه من مترلة قد أوجبها الله له. ولأنه صلى الله عليه وسلم يعلم أن مستقر العادة وموجب الدين، أن المسلمين في تلك الحال التي هي حالُ فراقه لهم وتوديعه إياهم، مُتَشَوِّفَةٌ نفوسُهُم إلى ما يكون منه بيان فضلِ الفاضل، وتقديم مَنْ قَدَّمَه، وأن اعتقاده فيمن قدَّمه أنه هو الأفضلُ عند الله، وأن ذلك أبلغُ من التصريح لو

---

1 - أخرجه أحمد، برقم19451، والبخاري في كتاب المناقب: بَاب فَضَائِلِ أَصْحَاب النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ، برقم3450، والترمذي في كتاب الفتن: بَاب مَا جَاءَ فِي الْقَرْنِ الثَّالث، بَرقَم2222، وأبو داودَ في كتاب السنة: بَاب فِي فَضْلِ أَصْحَاب رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ، بَرقَم4657، كلهم عن عمران بن حصين رضي الله عنه، وهو عند مسلم في كتاب فضائل الصحابة: بَاب فَضْلِ الصَّحَابَة رَضِي اللَّه تَعَالَى عَنْهمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، برقم2534، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

2 - أخرجه أحمد برقم24589، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة: بَاب مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِي اللَّه عَنْه، برقم2387.

صرح بأن قال: هذا أفضلكم، فإن القول يدخله من التأويل والاحتمال ما لا يَدخل الفعلَ المحض الذي يقارنه مَنْ شاهد الحال.

ومن ذلك: عن ابن عمر قال: "كنا على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، نفاضل بين أصحابه فنقول: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، فيبلغه ذلك فلا ينكره"[1]، ومنه عَنْ أَنَس قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ لأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: هَذَان سَيِّدَا كُهُول أَهْلِ الْجَنَّةَ منَ الأَوَّلينَ وَالآخرينَ، إلاَ النَّبيِّينَ وَالْمُرْسَلينَ، لاَ تُخبرْهُمَا يَا عَلـيُّ"[2]، والحديثَ المشهورِ عَنْ عَليٍّ أَنَّهُ قَالَ: "خَيْرُ هَذه الأُمَّة بَعْدَ نَبيِّهَا أَبُو بَكْر رَضي اللَّه عَنْه، وَخَيْرُهَا بَعْدَ أَبي بَكْرٍ عُمَرُ رَضيَ اللَّه عَنْه، وَلَوْ شئْتُ سَمَّيْتُ الثَّالثَ."[3]، وفي هذا ما يدلُ على فضلِ عمر أيضا بعد

---

1 - أخرجه أبو بكر الخلال في السنة:398/2، بقريب من هذا اللفظ، وابن أبي عاصم في السنة: 567/2، وعبد الله بن أحمد في السنة:577/2، بأسانيد صحيحة. وهو في [(مسند الحارث) زوائد الهيثمي:889/2]: بلفظ: "كنا نفاضل بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقول: إذا ذهب أبو بكر وعمر وعثمان استوى الناس، فيسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينكره علينا"، وصحح إسناده الألباني في تعليقه على السنة لابن أبي عاصم:568/2. وأصله عند البخاري في كتاب المناقب: بَاب مَنَاقب عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَبي عَمْرو الْقُرَشيِّ رَضي اللَّه عَنْه، برقم 3494، وأبي داود في كتاب السنة: بَاب فِي التَّفْضيل، برقم4627، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: "كُنَّا فـي زَمَنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ لا نَعْدلُ بأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبـيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ لا نُفَاضلُ بَيْنَهُمْ"، ولَهما عنهُ قَالَ: "كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ في زَمَنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّـه عَلَيْه وَسَلَّمَ، فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّاب ثُمَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضي اللَّهُ عَـنْهُمْ" (البخـاري في المناقب: بَاب فَضْلِ أَبي بَكْرٍ بَعْدَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهَ عَلَيْه وَسَلَّمَ، برقم3455، وأبو داود في السنة: بَاب فِي التَّفْضيل، برقم4628).

2 - أخرجه الترمذي في كتاب المناقب: بَاب في مَنَاقب أَبي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضي اللَّه عَنْهمَـا كلَيْهمَـا، برقم3664، وقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ منْ هَذَا الْوَجْه. وهوَ عندَ ابن ماجه في كتَاب المقدمة: بَاب فَضْلِ أَبي بَكْر الصِّدِّيق رَضي اللَّه عَنْه، برقم89، عن أبي جُحَيْفَةَ وهب بن عبد الله، مرفوعا: "أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ سَيِّدَا كُهُول أَهْلِ الْجَنَّة منَ الأَوَّلينَ وَالآخرينَ إلا النَّبيِّينَ وَالْمُرْسَلينَ."، وهو عنده في كتاب المقدمة: بَاب فَضْلِ أَبي بَكْر الصِّدِّيق رَضي اللَّه عَنْه، برقَم84، وعَند أحمد برقم603، والترمذي في كتاب المناقب: بَاب في مَنَاقب أَبي بَكْر وَعُمَرَ رَضي اللَّه عَنْهمَا كلَيْهمَا، برقم3665، من طرق عن علـي رضـي الله عنـه، وصَحَحهَ الألباني في صحيح الجامع، برقم51، وانظر في السلسلة الصحيحة، له، الحديث 824.

3 - أخرجه أحمد برقم881، ومن عدة طرق، وأصله عند البخاري في كتاب المناقب: بَاب قَوْلِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ لَوْ كُنْتُ مُتَّخذًا خَليلا، برقم3468 عَنْ مُحَمَّد بْنِ الْحَنَفيَّة قَالَ: "قُلْتُ لأَبـي: أَيُّ

أبي بكر، ويدل على فضله أيضا وفضل عمر: ما روي أنه كان لهما مجلس من النبي صلى الله عليه وسلم لا يجلس فيه غيرهما، وأبو بكر عن يمينه وعمر عن شماله، وقوله صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لا يَنْبَغِي لِقَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَؤُمَّهُمْ غَيْرُهُ."[1]

ومن الدليل ثبوتُ التسمية له بأنه الصديق، وذلك يدل على فضله عموما على جماعتهم بعد النبي صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأما عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه: فقد مضى فيما ذكرناه ما دل على فضله، ومنه شهادة أبي بكر له بأنه خير من بقي، ومنه الحديث المشهور عن النبي صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإِسْلامَ بِأَحَبِّ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ إِلَيْكَ: بِأَبِي جَهْلٍ أَوْ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَكَانَ أَحَبُّهُمَا إِلَى اللَّه عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ"[2]، وقوله صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ"[3]، وروي أنَ الشيطان ليهربَ من عمر ويفر منه[4]، وقوله صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ؟ قَالَ: أَبُو بَكْر، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ عُمَرُ، وَخَشِيتُ أَنْ يَقُولَ: عُثْمَانُ، قُلْتَ: ثُمَّ أَنْتَ؟ قَالَ: مَا أَنَا إِلاَّ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلمِينَ."

1 - أخرجه الترمذي في كتاب المناقب: برقم3673، عن عائشة، وقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ. وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح، قال يحيى بن معين: أحمد بن بشير متروك، وقال ابن حبان: وعيسى بن ميمون منكر الحديث لا يحتج بروايته." أنظر العلل المتناهية في الأحاديث الواهية:193/1. وقال الألباني في الحديث: ضعيف جدا، وانظر في ضعيف الجامع، الحديث رقم6371.

2 - أخرجه أحمد، برقم5663، والترمذي في كتاب المناقب: بَاب فِي مَنَاقب عُمَرَ بْنِ الْخَطَّاب رَضِي اللَّه عَنْه، برقم3681، واللفظ له، وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ منْ حَدَيث ابْنِ عُمَرَ.

3 - أخرجه أحمد برقم22734، والترمذي في كتاب المناقب: بَاب فِي مَنَاقب أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِي اللَّه عَنْهمَا كلَيْهمَا، برقم3662، وقال: حَسَنٌ. وابنُ ماجه في كتاب المقدمة: بَاب فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّه عَنْه، برقم86. وصححه في صحيح الجامع، برقم1142.

4 - والحديث عند أحمد برقم1475، والبخاري في كتاب المناقب: بَاب مَنَاقب عُمَرَ بْنِ الْخَطَّاب أَبِي حَفْص الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ رَضِي اللَّه عَنْه، برقم3480، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة: بَاب مِنْ فَضَائِلِ عُمَرَ رَضِي اللَّه عَنْه، برقم2397. وفيه: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَده مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالكًا فَجًّا إِلاَّ سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ."

"إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى لَيَرَوْنَ مَنْ فَوْقَهُمْ كَمَا تَــرَوْنَ الْكَوْكَــبَ الدُّرِّيَّ فِي أُفُقِ السَّمَاءِ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْهُمْ وَأَنْعمَا"[1].

فأما عثمان رضي الله عنه[2]: فمن المشهور في فضله قوله صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "هذا شمالي بايع عنه، وهي خير له من يمينه"[3]، وهذا مــن أثبت شيء في فضله، والثقة بإيمانه، وما تقدم من حســن بلائــه في الإسلام، وإعانة الرسول عليه السلام، وإنفاقه المــال، وحفــر بئــر رومة[4]، وما تم على يديه من جمع القرآن وكتب المصحف، وحراســته

---

1 - أخرجه أحمد برقم10822، والترمذي في كتاب المناقب: بَاب مَنَاقِب أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيق رَضِي اللَّه عَنْه، برقم3658، وحسَّنه، وابن ماجه في المقدمة: بَاب فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّه عَنْهَ، برقم85، جميعهم عن أبي سعيد الخدري، وفي الباب عن جابر بن سمرة، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم2030.

2 - فرق القاضي الحديث في فضائل عثمان وعلي رضي الله عنهما، على موضعين، فاســتطرد لــذكر بعض فضائلهما بعد ذكر فضائل علي، فجمعت فضائل كل منهما في الموضع الأليق به، وهو لا يخل بمــا شرطته في التهذيب من الحفاظ على ترتيب نص كلام الشارح، رحمه الله.

3 - أخرجه الترمذي في كتاب المناقب: بَاب فِي مَنَاقِب عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِي اللَّه عَنْه، برقم3702، ولفظه: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك قَالَ: لَمَّا أُمِرَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ بِبَيْعَة الرِّضْوَان كَانَ عُثْمَانُ بْــنُ عَفَّانَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ، قَالَ: فَبَايَعَ النَّاسَ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّــه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: إِنَّ عُثْمَانَ فِي حَاجَة اللَّه وَحَاجَة رَسُوله، فَضَرَبَ بِإِحْدَى يَدَيْه عَلَــى الأُخْــرَى، فَكَانَتْ يَدُ رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ لِعُثْمَانَ خَيْرًا مِنْ أَيْدِيهِمْ لأَنْفُسِهِمْ." قَالَ الترمــذي: هَــذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وفيه الحكم بن عبد الملك: ضعيف، وأصله في البخاري: في كتاب المناقب: بَاب مَنَاقِب عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَبِي عَمْرٍو الْقُرَشِيِّ رَضِي اللَّه عَنْه، برقم3495، وفيه عــن ابــن عمــر: "وَكَانَتْ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ عُثْمَانُ إِلَى مَكَّةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ بِيَده الْيُمْنَى: هَذه يَدُ عُثْمَانَ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى يَده، فَقَالَ: هَذه لِعُثْمَانَ"، و لم أجد لفظ الشارح، فلعله أورده بالمعنى.

4 - روى البخاري، تعليقا، في كتاب المناقب في بَاب مَنَاقِب عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَبِي عَمْرٍو الْقُرَشِيِّ رَضِي اللَّه عَنْه: "وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ مَنْ يَحْفِرْ بِئْرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ، فَحَفَرَهَا عُثْمَانُ. وَقَــالَ: مَــنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ، فَجَهَّزَهُ عُثْمَانُ". وعند النسائي في كتاب الأحباس: بَاب وَقْف الْمَسَاجِد، برقم3608، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ حَزْنٍ الْقُشَيْرِيِّ قَالَ: شَهِدْتُ الدَّارَ حِينَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ عُثْمَانُ فَقَالَ: أَنْشُدُكُمْ بِاللَّه وَبِالإِسْلامِ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ يُسْتَعْذَبُ غَيْرَ بِئْرِ رُومَةَ، فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةَ فَيَجْعَلُ فِيهَا دَلْوَهُ مَعَ دِلاءِ الْمُسْلِمِينَ بِخَيْرٍ لَهُ مِنْهَا فِــي الْجَنَّــةِ؟ فَاشْتَرَيْتُهَا مِنْ صُلْبِ مَالِي فَجَعَلْتُ دَلْوِي فِيهَا مَعَ دِلاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنْتُمْ الْيَوْمَ تَمْنَعُونِي مِنَ الشُّرْبِ مِنْهَــا حَتَّى أَشْرَبَ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ: فَأَنْشُدُكُمْ بِاللَّه وَالإِسْلامِ هَلْ تَعْلَمُونَ أَنِّــي جَهَّــزْتُ جَيْشَ الْعُسْرَةِ مِنْ مَالِي؟ قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ: فَأَنْشُدُكُمْ بِاللَّه وَالإِسْلامِ هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ الْمَسْجِدَ ضَاقَ بِأَهْلِه فَقَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: مَنْ يَشْتَرِي بُقْعَةَ آلِ فُلانٍ فَيَزِيدُهَا فِي الْمَسْجِد بِخَيْرٍ لَهُ مِنْهَا فِي الْجَنَّة فَاشْتَرَيْتُهَا مِنْ صُلْبِ مَالِي فَزِدْتُهَا فِي الْمَسْجِد وَأَنْتُمْ تَمْنَعُونِي أَنْ أُصَلِّيَ فِيه رَكْعَتَــيْنِ؟ قَــالُوا:

وحسم مادة الخلاف وتفريق الكلمة وتشتيت الأمة، وتمام ذلك واتساقه على يديه، وحسن تأتيه ونظره، وهذه رتبة رفيعة.

فأما فضل علي رضي الله عنه: فمما روي فيه قوله صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَة هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إلا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي"[1]، وهذه فضيلة جسيمة ومنقبة عظيمة.

ومن فضائل علي رضي الله عنه: ما انتشر من علمه، وظهور حكمته، وكثرة فتاويه، وتعليمه ما لم يظهر إلا في وقته، ولا علم إلا من جهته من السنة في قتال من ينتسب إلى الملة، وما صنع في قتال الخوارج، وما سبق له في كثرة جهاده وحسن بلائه، ودفاعه عن الرسول صلى الله عليه وسلم مع ما اجتمع له من القُرْبِ والصِّهْرِ.

ويدل على فضل الجماعة ما اشتهر من قول النبي صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "عَشَرَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ فِي الجَنَّةِ"[2]، وهذا مما لا يمكن دفعه، ويدل

اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ أَنْشُدُكُمْ بِاللَّه وَالإِسْلَام، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ كَانَ عَلَى ثَبِير ثَبِيرِ مَكَّةَ، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأَنَا، فَتَحَرَّكَ الْجَبَلُ فَرَكَضَهُ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ بِرِجْلِه وَقَالَ: اسْكُنْ ثَبِيرُ، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَان؟ قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ، شَهِدُوا لِي وَرَبِّ الْكَعْبَة، يَعْنِي أَنِّي شَهِيدٌ." وهو عند الترمذي، أيضا، في كتاب المناقب: بَاب فِي مَنَاقِبِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّه عَنْه، برقم3703.

1 - أخرجه أحمد برقم1587، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة: بَاب مِنْ فَضَائِلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِب رَضِيَ اللَّه عَنْه، برقم2404، والترمذي في كتاب المناقب: بَاب مَنَاقِب عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِب رَضِيَ اللَّه عَنْه، برقم3731، وابن ماجه في المقدمة: بَاب فَضْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبَ رَضِيَ اللَّه عَنْه، برقم108. وسبب ورود الحديث، كما في لفظ مسلم عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: خَلَّفَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِب فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه تُخَلِّفُنِي فِي النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ؟ فَقَالَ: أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟ غَيْرَ أَنَّهُ لا نَبِيَّ بَعْدِي".

2 - أخرجه النسائي في السنن الكبرى:60/5، برقم8210، والبزار في المسند: 95/4، برقم1269، والطبراني في المعجم الصغير:59/1، برقم62، والحميدي في المسند:45/1، برقم84، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "عشرة من قريش في الجنة: أنا في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، والزبير في الجنة، وطلحة في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، ثم سكت سعيد فقالوا: من العاشر؟ فقال سعيد: أنا." وهو عند الترمذي في المناقب: بَاب مَنَاقِبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيِّ رَضِيَ اللَّه عَنْه،

عليه اختيار عمر إياهم في الشورى وإخباره بأهم خير من بقي، وأهم الذين مات النبي صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو عنهم راض.[1]

وفي هذه الجملة دليل على فضل الأئمة الأربعة.

قال ابن أبي زيد: "وأن لا يُذْكَرَ أحدٌ من صحابة الرسول إلا بأحسن ذكر، والإمساكُ عمَّا شجر بينهم."

فصل [حقوق الصحابة رضي الله عنهم]

قال القاضي: هذا لأن الله تعالى ورسولَه أوجب علينا تعظيمَهم وموالاتهم، ومدحَهم والثناءَ عليهم وتفضيلهم، وهو قوله تعالى: (يا أيها النبيءُ حسبُك الله ومَن اتَّبَعَكَ من المومنين) [الأنفال:64]، وقال: (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم) الآية [الفتح:29]، وقال: (لقد تاب الله على النبيء والمهاجرين والانصار) [التوبة:111]، وقال: (والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار)، وكلُّ هذا مدحٌ وثناء وتعظيم وتشريف، فوجب علينا إمساك ذلك فيهم.

ومن السُّنة قولُه صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفسي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلا نَصِيفَهُ"[1].

برقم3748، بلفظ :عَشَرَةٌ فِي الْجَنَّة" دون ذكر قريش، وفيها: " أَبُو عُبَيْدَةَ" بدل النبي صلى الله عليه وسلم. وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم4010.

1 – أنظر مسند أحمد، برقم90، والبخاري في المناقب: بَاب قصَّة الْبَيْعَة وَالاتِّفَاق عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَفيه مَقْتَلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّاب رَضِي اللَّه عَنْهمَا، برقم3497، ومسلم في المَساجد، برقم567. وفيه من لفظَ البخاري في الجنائز: بَاب مَوْت الْفَجْأَة الْبَغْتَة، برقم1328، حين طعن عمر بن الخطاب فأوصى فقال: "إِنِّي لا أَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، فمَن اسْتَخْلَفُوا بَعْدِي فَهُوَ الْخَلِيفَةُ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا، فَسَمَّى: عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ وَعَبْدَالرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ."

قال ابن أبي زيد: "وأنهم أحق الناس أن يُلتمسَ لهم أحسنُ المخارج ويُظنَّ بهم أحسنُ المذاهب."

فصل [إحسان الظن بهم والكف عن مساوئهم]

قال القاضي: هذا الذي ذكرناه من وجوب تعظيمهم وموالاتهم يقتضي ما قاله، ولأن فيه سلامةَ الدين وتعظيمَ الرسول صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقبولَ وصيته.

قال ابن أبي زيد: "والطاعةُ لأئمة المسلمين مِنْ وُلاةِ أمورهم وعُلمَائِهم."

فصل [وجوب طاعة أولي الأمر من المسلمين]

قال القاضي: هذا لقوله عز وجل: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم) [النساء:59]، فعَمَّ وُلاةَ الأمر من العلماء والأمراء، وإن قلنا: إن إطلاق ولي الأمر يختص الإمامة ومن يلي الحرب والتدبير، كانت الآية مقصورة عليهم.

وقوله تعالى: (ولو رَدُّوهُ إلى الرسول وإلى أولي الامر منهم) [النساء:83]، فأمر بالرد إليهم عند التنازع والاختلاف، وذلك يعم وصف طاعتهم في أمور الدين والدنيا.

---

1 - أخرجه أحمد برقم10695، والبخاري في المناقب، برقم3470، ومسلم في فضائل الصحابة: بَاب تَحْرِيمِ سَبِّ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّه عَنْهم، برقم2540، والترمذي في المناقب: بَاب فِيمَنْ سَبَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، برقم3861، وأبو داود في السنة: بَاب فِي النَّهْيِ عَنْ سَبِّ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، برقم4658، واللفظ له، وابن ماجه في المَقدمة: بَاب فَضْلِ أَهْلِ بَدْرٍ، برقم148. جميعهم عن أبي سعيد الخدري، غير مسلم فعن أبي هريرة.

وقوله صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "إنْ أُمِّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشيٌّ مُجَدَّعٌ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطيعُوا مَا قَادَكُمْ بكتَابَ اللَّه"[1]، وقوله: صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "مَنْ خَرَجَ منَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ ميتَةً جَاهليَّةً."[2]

ولأن ذلك إجماع الصحابة، ولأنها كانت تأمر به وتحض عليه، وتحذر من الخلاف على الأئمة، وتنهى عن الشقاق عليهم، وترى ذلك من أوجبِ أمور الدين، وألزمِ أحكام الشرع.

فأما وجوب طاعة العلماء فالأصل فيه قوله تعالى: (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) [النحل:43]، وقوله: (ولو رَدُّوهُ إلى الرسول وإلى أولي الامر منهم لَعَلمَهُ الذين يَستنبطُونَه منهم)، وقوله صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "أَلا سَأَلُوا إذْ لَمْ يَعْلَمُوا فَإِنَّمَا شفَاءُ الْعيِّ السُّؤَالُ"[3]، وقوله صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "إنَّ اللَّهَ لا يَقْبضُ الْعلْمَ انْتزَاعًا يَنْتزعُهُ منَ النَّاس، وَلَكنْ يَقْبضُ الْعلْمَ بقَبْض الْعُلَمَاء، فَإذَا لَمْ يُبْقِ عَالمًا اتَّخذَ النَّاسُ رُءوسًا جُهَّالاً، فَسُئلُوا فَأَفْتَوْا بغَيْرِ علْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا."[4]

---

1 – أخرجه مسلم في الإمارة: بَاب وُجُوب طَاعَة الأُمَرَاء في غَيْرِ مَعْصيَة وَتَحْريمهَا فـي الْمَعْصيَة، برقم1838، وابن ماجه في كتاب الجهاد: بَاب طَاعَة الإمَامِ، برقم2891، واللَفَظ له. عن أم الحصين بنت إسحاق الأحمسية. وانظر صحيح الجامع، برقم1411.

2 – أخرجه مسلم في الإمارة: بَاب وُجُوب مُلازَمَة جَمَاعَة الْمُسْلمينَ عنْدَ ظُهُور الْفتَنِ وَفي كُلِّ حَال، وَتَحْريم الْخُرُوجِ عَلَى الطَّاعَة وَمُفَارَقَة الْجَمَاعَة، برقم1848، والنَسَائي في كتاب تحريم الدم: التَّغْليظُ فيمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَة عُمِّيَّة، برقم4114.

3 – أخرجه أبو داودَ في كتاب الطهارة: بَاب في الْمَجْرُوحِ يَتَيَمَّمُ، برقم336، عن جابر بن عبد الله. وصححه في صحيح الجامع برقم4362.

4 – أخرجه أحمد برقم6475، والبخاري في العلم: بَاب كَيْفَ يُقْبَضُ الْعلْمُ، برقم100، والاعتصام: بَاب مَا يُذْكَرُ منْ ذَمِّ الرَّأْي وَتَكَلُّف الْقيَاس، برقم7307، ومسلم في العلَم: بَاب رَفْع الْعلْم وَقَبْضه وَظُهُور الْجَهْلِ وَالْفتَنِ في آخر الزَّمَان، برقم2673، والترمذي في العلم: بَاب مَا جَاءَ في ذَهَاب الْعلْمِ، برقم2652، وابن ماجه في المَقَدمة: بَاب اجْتنَاب الرَّأْيِ وَالْقيَاس، برقم40، واللفظ له.

قال ابن أبي زيد: "واتباعُ السّلف الصَّالح واقتفاءُ آثارهم والاستغفارُ لهم."

فصل [وجوب متابعة السلف الصالح]

قال القاضي: هذا لأمر الله سبحانه ورسوله عليه السلام بذلك، وإيجابهما إياه، قال الله تعالى: (كنتم خيرَ أمة أُخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتومنون باللّه) [آل عمران:110]، فمدحهم وأثنى عليهم، وأخبر عن صواب ما يأمرون، واتباعُ مَن هذه سبيلُه والاقتداءُ به واجبٌ.

وقال تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسَطا لتكونوا شهداء على الناس) [البقرة:143]، والوسط الأفضل، وهذا ينبئ عن تعظيم شأنهم وسداد طريقهم.

وقال النبي صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "اقْتَدُوا باللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدي أَبي بَكْرٍ وَعُمَرَ"[1]، وما تقدم على جواب الإجماع، ووجوب اتباعه، وتحريم مخالفته. فأما الاستغفار لهم فلوجوب موالاتهم.

قال ابن أبي زيد: "وتركُ المِرَاء والجدال في الدين."

فصل [وجوب ترك الجدال بالباطل]

قال القاضي: مرادُه في هذا الفصل كراهةُ مناظرة أهل الأهواء ومجادلتهم، والندب إلى ترك ذلك، وذلك مكروه لما فيه من تأنيسهم إلى إظهار بدعتهم، والإعلان بضلالتهم، والجرأة على القدح في السلف، ولأنه يُخاف على من يَضعُفُ قلبُه ويقصُرُ فهمُه أن يَعلَقَ به شيء مما يسمعه منهم، وينشأ على ذلك فيعوز تلافيه ويعجز، وقد ينتقل من اعتقاده الصحيح إلى شبهة يسمعها، ولذلك كان يقال: "لاَ

1 - تقدم تخريجه عند ذكر فضائل عمر رضي الله عنه.

تُمَكِّنْ زائغَ القلبِ مِنْ أُذُنَيكَ، حراسةً للقلب أن يطرُقَه من ذلك ما يخاف أن يعلق به"، وقال عمر بن عبد العزيز: "مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضًا لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنَقُّلَ"[1].

فأما المناظرةُ المقصودُ منها إيضاحُ الحجة وإبطال الشبهة، ورد المخطىء إلى الصواب، فإن ذلك غير منهي عنه، بل مندوب إليه ومحضوض عليه، وقد قال تعالى: ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ [النحل:125]، وقال: ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾ [العنكبوت:46]، هذا في المناظرة التي بين المتناظرين، فأما النظر الذي هو تأمُّلُ القلب، ولكونه مطلوبا بها العلم بالمنظور فيه، فإنه خارج عن هذا الباب، وهذا واجب في أصول الدين على من كان فيه فضلُ النظر، ويدل عليه ما ظهر من الصحابة من الاستدلال والنظر، واحتجاجٍ بعضهم على بعض بضروب الحجج وأقسام الأدلة، وتخطئة بعضهم بعضا فيما يعتقد أنه لم يُنْعِمِ النظرَ فيه، وحضِّه على مراجعةِ التأمل ومعاودةِ الفكر والبحث.

---

1 - وقعت هذه العبارة في الأصل هكذا: (من جعل أذُنيه غرَضا للخصومات أكثر من النقل)، وهو تصحيف، والصحيح ما أثبتُّه، وقد أخرجه الدارمي في سننه في كتاب المقدمة: بَاب مَنْ قَالَ الْعِلْمُ الْخَشْيَةُ وَتَقْوَى اللَّه، برقم304، بإسناد صحيح عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيم قَالَ: "سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيز يَقُول.." وذكره. وأخرجه أبو القاسم اللالكائي في اعتقاد أهل السنة:128/1، بلفظ "من جعل دينه غرضا للخصومات أكثر الشك أو قال يكثر التحول". ومعنى قوله "أكثر التنقل"؛ أي أكثر الإنتقال والتحول من رأي إلى رأي، فلا يثبت على شيء من ذلك، ولا يحصل له اليقين به.

قال ابن أبي زيد: "وتركُ كُلِّ ما أَحْدَثَهُ المحْدِثون. وصلى الله على سيدنا محمد نبيه، وعلى آله وأزواجه وذريته، وسلم تسليما كثيرا.

فصل [وجوب ترك البدع والمحدثات]

قال القاضي: وهذا لقول النبي صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: "إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَات الأُمُور، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَة بدْعَةٌ، وَكُلَّ بَدْعَة ضَلالَةٌ"[1]، ولأنّا قدَّمنا وجوب الاقتداء بالسلف الصَّالح، وإخباره تعالى بأهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، واتباع المعروف واجب. وهذا الذي قاله هو المروي عن السلف، قال عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: "لَسْتُ بِمُبْتَدِعٍ وَلَكِنِّي مُتَّبِعٌ"[2].

واللهَ نسألُ حُسنَ التوفيق والرشاد والسداد في القول والفعل، وأن ينفعنا بالعلم، وهو السميع المجيب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. [انتهى]

*****

قال كاتبه: إدريس بن محمد بن أحمد العلمي السجلماسي، عفا الله عنه: هذا تمامُ ما يسَّره العلي الكبير من تهذيب شرح القاضي عبد الوهاب على عقيدة مالك الصغير: ابن أبي زيد القيرواني، رحمهما الله تعالى، وغفر لي ولوالديَّ وللمؤمنين يوم يقوم الحساب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وقد وافق الفراغ من تهذيبه وتنقيحه ظهرَ يوم الأحد غرة شهر شعبان عام أربعة وعشرين وأربعمائة وألف، من هجرة الرسول الكريم عليه أزكى الصلاة وأتم التسليم (=28 شتنبر، 2003م)، بمدينة تِطّاوين، شمال المغرب الأقصى.

---

1 – أخرجه أبو داود في كتاب السنة: بَاب فِي لُزُومِ السُّنَّةِ، برقم4607، وصححه الألباني في صحيح الجامع، برقم2549.

2 – أخرجه الدارمي في المقدمة: بَاب مَا يُتَّقَى مِنْ تَفْسِيرِ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلِ غَيْرِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، برقم433.

فهرس الموضوعات

الثمن: 15 درهما

طوب بريس - 2003